2020

التجارب الدولية في إدارة الصراعات الداخلية

"دراسة حالة تجارب كل من (تركيا - جنوب أفريقيا - تشيلي)"

د. محمود صافي محمود محمد

مُدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد

جامعة السويس

مُلخص

تسعى الدراسة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في مجال إدارة الصراعات الداخلية من خلال استخلاص الآليات المناسبة والقابلة للتطبيق على الحالة العربية بما يتوافق مع مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، ومحاولة تقديمها لمجموعة من البدائل المقترحة لإدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال تناول أهم التجارب الدولية في إدارة الصراعات الداخلية ومنها تجربة كل من: تركيا، وجنوب أفريقيا، وتشيلي، حيث تم استعراض أطراف الصراع، وقضاياه، وأدوات إدارة ذلك الصراع، والنتائج التي أسفر عنها حسم الصراع، واقتراح مجموعة من الآليات التي تمكن من إدارة هذه الصراعات في ضوء التجارب الدولية التي تم التعرض لها، والدروس المستفادة منها للحالة العربية من واقع السياق الذي مرت به التجربة.

Abstract

The study seeks to benefit from international experiences in the field of internal conflict management by extracting appropriate and applicable mechanisms for the Arab situation in a manner consistent with the transition to democracy، and trying to present them with a set of proposed alternatives to manage internal conflicts in the Arab region during the next stage, by addressing The most important international experiences in managing internal conflicts, including the experience of: Turkey, South Africa، and Chile, where the parties to the conflict were reviewed, its issues and tools for managing that conflict, and the results of the conflict resolution, and proposing a set of mechanisms that enable the management of these conflicts in In light of the international experiences that have been exposed and the lessons learned from them for the Arab situation، based on the context in which the experiment went through.

مُقدمة:

شهد المجتمع الدولي العديد من التجارب لدول خاضت مرحلة التحول الديمقراطي، وتعرضت خلالها لمجموعة من الصراعات الداخلية. وقد اتبعت تلك الدول مجموعة من الآليات التي تمكنت من خلالها أن تبني نموذجها الخاص وذلك على النحو الذي يُمكنها من تخطي العثرات التي فرضتها عليها تلك الصراعات. ومن أهم النماذج والخبرات التي يمكن لنا كعالم عربي أن نحتذي بها في هذا السياق هي تجربة تركيا وجنوب أفريقيا وتشيلي. وسيتم تناول هذه التجارب من حيث أطراف الصراع، وقضاياه، وأدوات إدارة هذا الصراع، ثم في النهاية النتائج التي أسفر عنها حسم ذلك الصراع، والدروس المُستفادة منها.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في أنها تقوم بإلقاء الضوء على أبرز الحالات والتجارب الدولية في مجال إدارة الصراعات الداخلية أثناء المراحل الانتقالية ومرحلة التحول الديمقراطي، وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في تقديمها لمجموعة من البدائل المقترحة لإدارة الصراعات الداخلية في العالم العربي الذي يموج بالصراعات السياسية الداخلية خلال الفترة الراهنة.

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة إشكالية العلاقة بين إدارة الصراعات السياسية الداخلية والتحول الديمقراطي عدة تساؤلات هامة ومُلّحة منها:

- كيف أدت آليات وإستراتيجيات إدارة الصراعات الداخلية في الدول والتجارب الدولية محل الدراسة إلى الخروج من حالة الصراعات التي سادت تلك المرحلة الانتقالية؟
- كيف تمكنت تلك الدول من استكمال مسيرة التحول الديمقراطي بها؟
- ما أهم الآليات المقترحة لحّسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية؟
- كيف يمكن فهم تجارب تلك الدول التي شهدت مخاض عملية التحول الديمقراطي؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى الاستفادة من التجارب الدولية في مجال إدارة الصراعات الداخلية في استخلاص الآليات المناسبة والقابلة للتطبيق على الحالة العربية بما يتوافق مع مرحلة التحول الديمقراطي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على منهج وأسلوب دراسة الحالة من خلال استعراض التجارب الدولية لكل من تركيا وجنوب أفريقيا وتشيلي في مجال إدارة الصراعات الداخلية وفقا لمجموعة من المُحددات والتي من بينها أطراف الصراع، وقضاياه، وأدوات إدارة ذلك الصراع، ثم في النهاية النتائج التي أسفر عنها حسم ذلك الصراع، والدروس المستفادة منها للحالة العربية بشكل عام. وأخيراً صياغة البدائل والآليات المقترحة لإدارة الصراعات الداخلية في الحالة العربية.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية تسبقُهم مقدمة وتليهم خاتمة، حيث يعرض المبحث الأول التجربة التركية في مجال إدارة الصراعات الداخلية، ويليه المبحث الثاني الذي يستعرض تجربة جنوب أفريقيا في مجال إدارة الصراعات الداخلية، ثم يأتي المبحث الثالث والأخير الذي يتطرق إلى تجربة تشيلي في إدارة الصراعات الداخلية.

المبحث الأول

التجربة التركية في إدارة الصراعات الداخلية

تجدُر الإشارة في البداية إلى أن الصراع في تركيا هو صراع معقد متعدد الأبعاد، فهو **صراع مدني مدني** ما بين الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) من جانب، والأحزاب المعارضة من جانب آخر، وتكمن أسبابه في الصراع على هوية الدولة من حيث كونها علمانية أم إسلامية، فضلا عن كونه صراعا من أجل التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية حيث وجّهت أحزاب المعارضة اتهامات للحزب الحاكم بتبنيه توجهات سلطوية خصوصا بعد نجاح الحزب الحاكم بقيادة أردوغان في التحول إلى النظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني وسبقها إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة في عام 2014 أدت إلى انتخاب أردوغان رئيسا لتركيا وتقاسمه السلطة التنفيذية مع رئيس الوزراء قبل التحول

إلى نظام رئاسي خالص بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية في يونيو 2018 وانفراده تماما بالسلطة التنفيذية.

كما أنه **صراع مدني عسكري** ما بين حزب العدالة والتنمية والجيش التركي من جانب آخر، نتيجة تدخل الجيش المستمر للإطاحة بحكومات إسلامية وكان أخرها محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، ومن ثم يهدف الصراع إلى الحد من دور الجيش في الحياة السياسية وإخضاعه للسلطة السياسية المُنتخبة.

هو أيضا **صراع قومي** متمثل في **الصراع الكردي التركي**، وذلك في ضوء تجدد **العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني**، والتوصل عام 2014 لاتفاق سلام أوَّلي بين حزب العمال وحزب العدالة والتنمية، ثم ما لبثت أن تراجعت حكومة حزب العدالة والتنمية مؤخراً عنه، وهو ما يُنذر بعودة الصراع إلى المربع الأول، بالإضافة إلى تجدد مخاوف **الأقلية العلوية** في تركيا من توجهات حزب العدالة والتنمية الطائفية في السياسة التركية تجاه الصراع في سوريا، وهو ما يُنذر بعدم استقرار الوضع، خاصة مع تأكيد البعد الطائفي للحرب الأهلية في سوريا، ونزوح عدد كبير من السوريين السُنة إلى الأراضي التركية ذات الغالبية العَلوية، وتصاعد الاحتكاكات الطائفية بين الطرفين.

من استعراض الصراعات سالفة الذكر نستخلص أن **حزب العدالة والتنمية** في تركيا بزعامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يُعد طرفا رئيسا ومشتركا في كافة الصراعات الداخلية التي تشهدها الدولة، وفيما يلي سيتم تناول هذه الصراعات بحيث يتم توضيح كل صراع وأطرافه وموضوعه، وأدوات إدارة الصراع، ونتائجه، في محاولة لاستخلاص الدروس المستفادة من التجربة التركية في إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة تحولها الديمقراطي.

أولا: الصراع المدني المدني

تشهد تركيا صراعًا مدنيًا مدنياً بين الحزب الحاكم ممثلا في "حزب العدالة والتنمية" من جهة وبين الأحزاب المعارضة من جهة أخرى، ويتمثل **جوهر ومضمون الصراع** في شقين أساسيين، هما:

1- **صراع بين حزب العدالة والتنمية** كحزب يمثل التيار الإسلامي المعتدل وبين الأحزاب والتيارات العلمانية على **هوية الدولة**.

2- **صراع بين الأحزاب التركية المعارضة من جانب وحزب العدالة والتنمية** من جانب آخر من أجل **التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية** خاصة في ظل تصاعد الهجمات من أحزاب المعارضة على النظام الحاكم لتبنيه توجهات سلطوية في علاقاته مع بقية القوى السياسية في تركيا.

أطراف الصراع:

تبرز أطراف هذا الصراع في حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة، ويمكن إيضاح ذلك كالتالي:

1- حزب العدالة والتنمية:

يُعد حزب العدالة والتنمية طرفًا أصيلاً في كافة الصراعات الداخلية التي تشهدها الدولة، كونه الحزب الحاكم في تركيا منذ عام 2002، وتعود جذوره إلى حزب الرخاء، الذي تأسس في التسعينيات، والذي استطاع الفوز في الانتخابات العامة في 1995، وشكّل حكومة ائتلافية، وأدت أفعال وأقوال وسياسات الحزب إلى إثارة النخبة العلمانية ضده، مما أسفر عن حله بقرار من المحكمة الدستورية، ليتأسس عقب ذلك حزب الفضيلة الذي انقسم داخلياً إلى تيارين أساسيين هما: حزب السعادة، والذي تأسس في 2001، والتيار الثاني هو حركة الصالحين، الذي قام بتأسيس حزب العدالة والتنمية، وأصبح رجب طيب أردوغان العمدة السابق لإسطنبول رئيساً للحزب، والذي تأسس في أغسطس 2002 (Çagbrliyan- Içener, Zeyneb, 2009, pp. 596-597).

ويُقدم الحزب نفسه باعتباره الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، مؤكدا احترامه للحريات الدينية والفكرية وانفتاحه على العالم وتبنيه سياسات التسامح والحوار، وعدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما واصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا بإشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه. [1]

ومن المُلاحظ أن حزب العدالة والتنمية يحظى بدعم كبير من النُخب الاقتصادية المحلية في الأناضول، والمشار إليهم بنمور الأناضول، وقد قام حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة بتبني سياسات تدعم مصالح هذه الجماعة من خلال سياسات تدعم الفئة الوسطى من رجال الأعمال المنتمين لمنطقة الأناضول. (Fabbe, Kristin, 2011, pp. 559-560)

---

[1] حزب العدالة والتنمية، موقع الجزيرة. نت، الأحد 2014/10/3,
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2618b61c-4f04-4bef-b997-e8946055062f.

2- أحزاب المعارضة

تتمثل أبرز أحزاب المعارضة في حزب الشعب الجمهوري، حزب الحركة القومية، حزب السلام والديمقراطية، وتتضح توجهات كل منهم كالتالي:

أ- حزب الشعب الجمهوري:

يحصل على دعم بصورة أساسية من رجال الأعمال العلمانيين والطبقة المتوسطة، وفي عام 2007، فاز حزب الشعب الجمهوري بحوالي 20.84% من أصوات الناخبين، وحوالي 112 مقعداً، ثم ارتفعت شعبيته في 2011 ليحصد 25.94% من أصوات الناخبين، وحوالي 135 مقعدًا في البرلمان. وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة يونيو 2018 لتصل إلى 22.6% وحوالي 146 مقعداً في البرلمان بعد إقرار التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية في تركيا [2]، وسعى الحزب قبل ذلك إلى الإطاحة بحزب العدالة والتنمية، خاصة في ظل تورطه في فضيحة أرجنكون[3]، وتجلى ذلك في طرحه عددا من المدانين في هذه الفضيحة كمرشحين عن الحزب في الانتخابات، وهو ما جعل البعض يعتقد أنه يعيد الصراع ما بين النخب العلمانية العسكرية القديمة، وبين القوى السياسية الإسلامية مُمثلة في حزب العدالة والتنمية (Fabbe, Kristin, 2011, pp. 660-661) .

ب- حزب الحركة القومية:

وهو حزب محافظ وقومي مُتطرف، ويرفض منح أي استقلالية للأكراد أو الاعتراف بحقوق ثقافية لهم، وقبل انتخابات 2011، تعرض الحزب لضربة قوية، حينما تم تسريب أفلام جنسية لأعضاء في الحزب، وقد أجبر الحزب الأعضاء الستة المتورطين في هذه الفضيحة على تقديم استقالتهم، وهو ما ساهم في إضعاف صورة الحزب قبل الانتخابات، وترددت الشائعات بشأن تورط أنصار حزب العدالة والتنمية في تسريب هذه الأفلام من أجل إضعاف شعبية حزب الحركة القومية حتى لا يستطيع الحصول على الحد الأدنى لتمثيل الأحزاب في البرلمان والمُقدر بحوالي 10%، وهو ما كان سيصب في صالح حزب العدالة والتنمية. ولكن في انتخابات عام 2018 حقق الحزب نسبة 11% من إجمالي الأصوات وحصد 49 مقعداً في البرلمان التركي. (Fabbe, Kristin, 2011, pp. 662-663)

---

[2] https://www.yenisafak.com/ar/secim-2018/secim-sonuclari

[3] فضيحة أرجنكون: وهو اسم الخلية التي كانت تخطط للانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال القيام بعمليات اغتيال وعمليات إرهابية، لخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بما يمهد الطريق للانقلاب العسكري، واتهم فيها كبار الجنرالات في الجيش التركي، وأساتذة جامعات، ورجال عصابات، وكتاب وصحفيين ومحررين.

ج- حزب السلام والديمقراطية:

وهو حزب يمثل الأكراد، وعلى الرغم من أن الحزب حصل على 6.6% من أصوات الناخبين، أي لم يتجاوز العتبة الانتخابية، إلا أن أنصاره استغلوا وجود ثغرة في قانون الانتخابات ورشحوا أنفسهم كمستقلين حيث لا تنطبق العتبة الانتخابية على المستقلين، وقد زاد عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب عام 2015 – مقارنة بانتخابات 2007 – من 22 مقعدًا إلى 36 مقعدا، وقد استطاع أن يؤكد شعبيته في المناطق الكردية، حيث فاز 19 مرشحا له في فان وديار بكر وماريدن وسنراك وهكاري، مقارنة بـ 13 مرشحاً لحزب العدالة والتنمية، ومن المُلاحظ أن 6 من مرشحي الحزب قد تم إلقاء القبض عليهم بتهمة الانتماء لاتحاد المجتمعات الكردية، وهي الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني. وقد أعلنت هيئة الانتخابات العليا أن أحد النواب الستة سوف يحرم من مقعده، الذي سيذهب لحزب العدالة والتنمية، وهو ما أغضب حزب السلام والديمقراطية.

أدوات إدارة الصراع المدني:

سعى كل طرف من أطراف الصراع إلى توظيف مجموعة من الأدوات التي من شأنها إضعاف الطرف الآخر، وإظهار سلبياته، حيث سعت أحزاب المعارضة إلى إبراز تسلُّطيّة النظام وعدم نجاحه في إرساء الديمقراطية، بينما سعى حزب العدالة والتنمية إلى الحديث عن الإصلاحات التي حققها منذ توليه الحكم، مع توظيف الإدانات الموجهة ضد أحزاب المعارضة، ويمكن إيضاح ذلك كالتالي:

أدوات أحزاب المعارضة لحسم الصراع المدني – المدني:

- **توظيف إخفاقات حزب العدالة والتنمية على صعيد التحول الديمقراطي:** سعت أحزاب المعارضة إلى إبراز أوجه القصور التي شابت الحزب الحاكم منذ عام 2002 وحتى عام 2018، والتأكيد على تبنيه لتوجهات سلطوية، مُستدلين على ذلك بما يلي:
  - تراجع ترتيب تركيا وفقاً لمؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit) التابعة لجريدة الإيكونوميست (The Economist) لعام 2019، حيث جاءت في المرتبة 110 وتراجعت لمستوى متدني بين 165 دولة، [4] بعد أن كانت رقم 87 في عام 2008، وبالتالي فإن تركيا تقع ضمن النظم الهجينة، والتي

[4] Turkey ranks 110th in global democracy index, accessible at: 6/5/2020 https://www.duvarenglish.com/politics/2020/01/22/turkey-ranks-110th-among-160-countries-in-the-economists-democracy-index/

يقدر عدد الدول بها بحوالي 33 دولة، إلا أن الوضع كان قد تحسن قليلا قبل ذلك في عام 2014 حيث صعدت حينها إلى المرتبة 88.

- عدم وجود تحسن في قانون النظام الانتخابي وقانون الأحزاب السياسية، والذي يقل عن المعايير الأوروبية، فهناك عدة أحزاب تم حظرها في السنوات الأخيرة، حتى لو لم تنتهج أسلوب العنف أو تدعو له، فعلى سبيل المثال، فإن حزب المجتمع الديمقراطي الكردي تم حظره في ديسمبر 2009، بالإضافة إلى منع 37 من أعضائه من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات، كما أن قانون حماية الأقليات لا يزال غير ملائم، وإنفاذه لا يزال ضعيفا. [5]
- تزايد عدد القضايا المرفوعة من قبل السياسيين أو المدعى العام ضد المواطنين أو المعارضين اعتراضاً على إهانة الجمهورية التركية أو إحدى مؤسساتها، فعلى الرغم من تعديل المادة (301) الخاصة بإهانة الأمة التركية، إلا أن إهانتها لا تزال تعتبر جريمة جنائية، وإن تم تخفيف العقوبة القصوى من 3 سنوات إلى سنتين. ومن الملاحظ أن قرار محاكمة شخص بموجب المادة (301) يجب أن يوافق عليه وزير العدل، وهو ما يجعل العملية خاضعة للتسييس [6].
- التعامل العنيف مع المعارضين، ورفض أردوغان أن يوجه إليه أي نقد، كما أن أعداءه السياسيين الذين ينتقدونه علانية ينتهي بهم الحال إلى فقدان جانب من ممتلكاتهم أو الزج بهم في السجون.
- ارتفاع عدد الصحفيين الذين ألقي القبض عليهم ووضعوا في السجون التركية مقارنة بدول العالم، كما أن هناك مئات الكتاب والمواطنين يواجهون ملاحقات قضائية بتهمة إهانة رئيس الوزراء.
- تشديد الرقابة على الإنترنت، حيث تقوم الحكومة التركية بحجب آلاف المواقع الإلكترونية لأسباب لا يتم الإعلان عنها وإن كانت تخفي وراءها دوافع سياسية.

---

[5] "Turkey Criticized for Closing Pro-Kurdish Political Party", (2009), Amnesty International, 14 December, http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/turkey-criticized-closing-pro-kurdish-political-party-20091214.
[6] Economist Intelligence Unit, (2011), "Country Report: Turkey", EIU, issue 1, January, pp. 14 – 15.

- **توظيف واقعة استخدام القمع المفرط في فض ميدان تقسيم(*):** حيث دفعت أحزاب المعارضة باتجاه زيادة أعداد المحتجين في الميدان، مع التنديد بالقمع المستخدم من قبل النظام في التعامل مع التظاهرات، وعملت هذه الأحزاب على إذكاء المشاعر الحماسية للمحتجين.

أدوات حزب العدالة والتنمية:

اتبع حزب العدالة والتنمية عدة أدوات في صراعه المدني مع أحزاب المعارضة، أهمها:

- **الأداة الاقتصادية:** من خلال الإشادة بالنجاحات الاقتصادية التي حققها الحزب، فمع وصوله إلى الحكم قام بتبني سياسة اقتصادية للخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها تركيا، وذلك من خلال الاستفادة من أهم القطاعات الاقتصادية القائدة في الدولة لزيادة الدخل القومي للبلاد فارتفعت مساهمة القطاع الاقتصادي في الناتج القومي الإجمالي من 4% إلى 12%، كما تمت إعادة هيكلة القطاع السياحي وزيادة نسبة الخدمة، وضخ استثمارات جديدة من خلال إعادة استغلال الساحل الجنوبي للبلاد فازداد الدخل القومي من 16 إلي 18 مليار دولار أمريكي سنوياً، ووصل عدد السياح في تركيا إلى 30 مليونًا بعد أن كان 12 مليونا في بدايات عهد أردوغان، ونجحت تركيا في تحقيق أكبر معدل نمو في أوروبا والعالم تجاوز 8% كمتوسط في آخر 8 أعوام[7]، ولا شك أن الحزب استطاع توظيف الإصلاحات الاقتصادية لإدخال تعديلات على الحياة السياسية.
- **الأداة القمعية:** حيث لجأ الحزب إلى التعامل مع معارضيه باستخدام القمع في محاولة منه للحفاظ على النظام، وقام بإلقاء القبض على بعض معارضيه ومصادرة ممتلكاتهم، كما استخدم العنف في فض ميدان تقسيم، وأيضا بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو

(*) في 26 مايو 2013 شهد ميدان "تقسيم" في وسط إسطنبول اشتباكات عنيفة بين الشرطة ومحتجين خيموا في الميدان للاحتجاج على عزم السلطات التركية هدم حديقة "غازي"، الواقعة في الميدان لإقامة سوق تجاري، وتطورت الاحتجاجات إلى أعمال شغب بعد أن هاجمت قوات الشرطة المحتجين. واتسعت الاحتجاجات لتشمل الاعتراض على سياسات الحكومة، في حين انضمت مدن أخرى للتظاهر.

(7) محمد أبو العينين، "تركيا. من "صفر" إلي "نمر"", موجود على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1094869&eid=661

2016[*]، حيث تم على إثرها القبض ومحاكمة وإنهاء خدمة عدد كبير من العسكريين والضباط في الجيش بتهمة الانتماء لحركة غولن الاسلامية المتطرفة [8].

- **استخدام الأداة القانونية:** حيث سعى حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تغيير دستوري يتم بموجبه تحويل تركيا من دولة برلمانية لدولة رئاسية، في محاولة لحسم الصراع المدني لمصلحة الحزب الحاكم، إلا أن تراجع عدد مقاعد الحزب في البرلمان من 341 مقعدًا عام 2007 إلى 326 مقعدًا في 2011، حال دون إجراء هذا التعديل. إلا انه قد نجح الحزب في مسعاه بقيادة أردوغان من خلال إجراء استفتاء شعبي تمت الموافقة فيه على تعديلات دستورية لتحويل نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى نظام رئاسي في أبريل عام 2017 حيث يصبح رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ولمدة خمس سنوات ولولايتين متتاليتين، مما سمح لأردوغان ببسط سيطرته بقوة على مقاليد الحكم والسلطة في تركيا وتم تهميش دور البرلمان في النظام السياسي التركي، وتم إجراء أول انتخابات رئاسية في تركيا في يونيو 2018 والتي فاز فيها الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان.
- **توظيف الإدانات ضد أحزاب المعارضة:** وهو ما اتضح في تعامل حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية، حيث وظف فضيحة تسريب أفلام جنسية لأعضاء في الحزب لإضعاف شعبيته (Çagbrliyan– Içener, Zeyneb, 2009, pp. 661–662).

مما سبق يمكننا القول إن جهود حزب العدالة والتنمية في حسم صراعه المدني مع أحزاب المعارضة لم تنجح نسبيا، خاصة وأن النجاحات الاقتصادية المتحققة لم تعد بديلا عن إجراء إصلاحات سياسية تكفل مساحة أكبر من حرية الرأي والتعبير، مع ضرورة الوصول إلى حلول وسط مع أحزاب المعارضة لتحويلها من طرف في الصراع إلى مشارك في العملية السياسية.

(*) هي محاولة انقلاب عسكري فاشلة تمت في يوليو 2016 لمجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية، وكان قد نفذها فصيل داخل القوات المسلحة التركية، وأعلن مدبرو الانقلاب إنشاء مجلس السلم من أجل أن تكون الهيئة الحاكمة في البلد، من خلال بيان بث بعد سيطرتهم على قناة تي آر تي الرسمية التركية والذي تضمن خلاله حظر التجول في أنحاء البلاد وإغلاق المطارات ، وحسب المصادر العسكرية التركية فان قائدي القوات الجوية والبرية هما من نفذا الانقلاب على الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وأن محرم كوسا وهو المستشار القانوني لرئيس الاركان هو من خطط للانقلاب.

(8) صراع جولن-أردوغان» يدخل مرحلة الحرب المفتوحة بين «الإسلاميين، متاح على الرابط التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/1306375

ثانيًا: الصراع المدني – العسكري

يتمثل أطراف هذا الصراع في حزب العدالة والتنمية والجيش التركي الذي يسعى إلى التدخل في الحياة السياسية، حيث يسعى حزب العدالة والتنمية إلى توظيف مجموعة من الأدوات للحد من سيطرة الجيش على الحياة السياسية وإخضاعه للسلطة السياسية المدنية، بينما يسعى الجيش التركي إلى توظيف أدواته لفرض نفوذه واستمرار تدخله في الحياة السياسية، ويمكن إيضاح ذلك كالتالي:

الأدوات التي استخدمها الجيش للتدخل في الحياة السياسية:

- **توظيف المكانة والدور التاريخي:** استقر الجيش في عقيدة المواطنين منذ عام 1923 بأنه المؤسسة الوحيدة المنظمة القادرة على بناء دولة حديثة، وبناء هوية وطنية جديدة؛ ففي العقود الأولى من الجمهورية نجح الجيش – أو الأفراد ذوو الخلفية العسكرية – في العمل السياسي بدرجة كبيرة، فضلا عن دوره كحامي للنظام العلماني بلا منازع. (Akkoyunlu, Karabekir, 2007, P.22).
- **توظيف التهديدات الداخلية والخارجية:** كان الجيش التركي يرى أن تركيا – بسبب موقعها الجيوسياسي الفريد ما بين الشرق والغرب – تقع تحت تهديد مستمر وتعاني من أعداء في الخارج والداخل، ففي الخارج، فإن كل الدول المجاورة لها، بما في ذلك الدول الغربية هم أعداء محتملون، ويرغبون في إضعاف تركيا، أما في الداخل، فإن التهديدات تتنوع، وأبرزها: الإسلام السياسي والانفصال الكردي، وهما يهددان العلمانية والوحدة الوطنية، وهما من المبادئ الكمالية الأساسية للدولة التركية، وقد ساهمت هذه الرؤية للتهديدات الداخلية والخارجية في إعطاء الجيش تفويضاً – وإن كان غير رسمي – بالتدخل في الشؤون السياسية والداخلية.
- **الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها الجيش:** فعلى الرغم من التدخل المتكرر للجيش في السياسة، واستياء القوى السياسية من هذا التدخل، إلا أنه يظل المؤسسة التي يثق فيها الشعب بدرجة كبيرة، وتظهر استطلاعات الرأي المتكررة أن الجيش التركي يظل هو المؤسسة الأكثر شعبية ومصداقية في تركيا (Akkoyunlu, Karabekir, 2007, P.24) **ويرجع ذلك لعدة أسباب:**
  - **الأسباب الثقافية:** فهناك أسباب دينية وتاريخية عميقة تجعل النظرة للتجنيد بصفتها جزءاً من الهوية الوطنية للأمة التركية، وحتى اليوم، فإن الرجال يتم إرسالهم لأداء

الخدمة العسكرية بفرحة، كما أن أولئك الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية ينظر إليهم نظرة شك وعدم احترام.

- **النظرة للجيش على أنه قائم على الكفاءة وعدم الفساد:** أغلب ضباط الجيش التركي جاءوا من أُسر منخفضة ومتوسطة الدخل، وهو ما يعطي الانطباع بأن الجيش التركي مكون من أفضل وألمع العقول بغض النظر عن خلفياتهم المادية أو علاقاتهم الشخصية، ويدعم هذه النظرة الاعتقاد العام بأن السياسيين ورجال الأعمال والإعلام هم أشخاص ومؤسسات فاسدة تبحث عن مصالحها الشخصية، ولا يمكن الوثوق بهم.
- **التعليم:** يساهم التعليم في دعم النظرة الإيجابية تجاه الجيش، فهناك مناهج للأمن القومي في المدارس العليا، وخلال الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث يتعلم الطلبة الأتراك قُدسية الخدمة العسكرية، والدور غير المتنازع عليه للجيش التركي في المجتمع. (Akkoyunlu, Karabekir, 2007, P.25)

الأدوات التي استخدمها حزب العدالة والتنمية في صراعه مع المؤسسة العسكرية:

- **الأداة الانتخابية:** حيث نجح الحزب في الحصول على أغلبية صلبة في البرلمان التركي، مع حصوله على دعم عدد كبير من الناخبين الأتراك خاصة الداعمين للاتحاد الأوروبي، والذين وجدوا في حزب العدالة والتنمية بديلا واعدا للأحزاب القائمة (Akkoyunlu, Karabekir, 2007, P.39)، وهو ما اتضح في ارتفاع شعبية الحزب في الانتخابات التي تمت في أعوام 2002 و2007 و2011 و2015 و2018.
- **اجتذاب دعم المفكرين الليبراليين:** والذين رأوا أن هيمنة الجيش على السياسة والمجتمع كان عقبة أمام تطور الديمقراطية التركية.
- **استغلال الآثار السلبية لتدخل الجيش:** حرص الحزب على الترويج لفكرة أن كل تدخل للجيش في الحياة السياسية يترتب عليه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، خصوصا بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو 2016 ضد أردوغان، والتي تم اتهام حركة ومنظمة غولن الاسلامية المتطرفة بالوقوف ورائها، ونجاح أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية باستغلال محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تدعيم وتوسيع سلطاته وزيادة شعبيته في الشارع السياسي التركي،

والإيحاء بإن حكومته تحارب المنظمات والحركات الاسلامية المتطرفة ومن يقف ورائها، وخصوصاً رجل الدين والداعية التركي فتح الله غولن المتواجد بالولايات المتحدة الأمريكية[9].

- **توظيف دعم الجيش لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:** رأى الجيش التركي أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدف قومي وسياسة رسمية للدولة (Türkmen, Füsun, 2008, pp. 153-152)، ما حال دون قيامه بتدخل عسكري في الحياة السياسية إيماناً بأن ذلك يمثل انتكاسة لجهود الانضمام للاتحاد الأوروبي.
- **إجراء العديد من الإصلاحات السياسية خلال الفترة من 2001 وحتى 2018:** على الرغم من أن هذه الإصلاحات تمت تحت مظلة السعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن أغلبها هدف بالأساس إلى الحد من تدخل الجيش في الحياة السياسية، كالتالي:
  - **إدخال العديد من التعديلات على صلاحيات مجلس الأمن القومي:** من بينها تعيين مزيد من الأعضاء المدنيين فيه، وهو ما جعل عدد الأعضاء المدنيين أكثر من العسكريين، كما تم تعيين أول شخص غير عسكري كأمين عام للمجلس في أغسطس 2004، بالإضافة إلى تقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي، وسحب ممثليه من المجلس الأعلى التركي للراديو والتليفزيون، ومجلس التعليم العالي، وشركة التلفزيون والراديو التركي، وهي المؤسسات التي كانت مصممة لضمان الرقابة الفعّالة للدولة على وسائل الإعلام والسياسات الجامعية والمقررات الدراسية (Karabekir, Akkoyunlu, 2007, pp. 39-40)، مع العمل على تقليص الصلاحيات التنفيذية للأمين العام لمجلس الأمن القومي، ليصبح له دور استشاري، فلم يعد يتخذ قرارات، بل يقدم توصيات (Meliha Benli, Altunisk, 2005, p. 54).
  - **عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية:** وذلك بعد تمرير قانون يقضي بذلك في عام 2003.
  - تطبيق الرقابة البرلمانية على ميزانية الجيش، وذلك بعد تمرير قانون يقضى بذلك في عام 2005، فضلاً عن تكليف المحكمة العليا للحسابات بمراجعة الإنفاق العسكري، وإن لم يتم المصادقة على هذا القانون بعد (Akkoyunlu, Karabekir, op.cit, p. 41).
  - وأجرى حزب العدالة والتنمية تعديلات دستورية في عام 2010 وتمت الموافقة عليها باستفتاء شعبي ووضعت حدا لتدخل الجيش في الحياة السياسية وأصبح بإمكان العسكريين أن يُحاكموا أمام محاكم مدنية كما أمكن مقاضاة الذين قاموا بانقلابات بعدما كان الدستور يمنع ذلك ولا

---

(9) انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟، متاح على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160717_who_was_behind_turkey_coup_attempt

يمكن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية – تعديل المادة (35) من قانون الخدمة العسكرية: وهي المادة التي كان الجيش التركي يستخدمها للتدخل في الحياة السياسية عندما يجد ذلك ملائما تحت ذريعة حماية النظام الدستوري (KaraosmanoGlu, Ali. L, 2011, p. 260)، وقد كانت المادة تنص على أنه "من واجب الجيش التدخل لحماية النظام الجمهوري التركي"[*]. أما بعد التعديل فقد أصبحت تنص على أن "مهمة القوات المسلحة تتمثّل في الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية تجاه التهديدات والأخطار الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها، بحيث تُشكّل قوة رادعة للأعداء، والقيام بالمهمات الخارجية التي تُسند إليها من قبل البرلمان التركي، والمساعدة على تأمين السلام العالمي."

- وبموجب التعديلات الدستورية في يونيو 2018 نجح أردوغان في تحجيم دور الجيش والعسكريين في الحياة السياسية التركية من خلال النص في هذه التعديلات على أن تكون المؤسسة العسكرية تحت رقابة جهة مدنية هي مجلس الدولة التركي، مثلها مثل بقية مؤسسات الدولة التنفيذية وأن العسكريين سيُحاكمون فقط أمام محاكم عسكرية في قضايا ذات الصلة بالانضباط العسكري.
- كما قام أردوغان بإلغاء المقعدين المُخصصين للجيش في المحكمة الدستورية التي كانت تضم 17 مقعداً. وتضم هذه المحكمة الآن 15 قاضياً ذوي الصفة المدنية ولا تضم أي شخصية عسكرية. كما سيلغي القانون العسكري الذي طالما لجأت إليه النخبة العسكرية التركية في فرض الحكم العسكري على البلاد [(10)].
- ومن جملة ما سبق يمكن القول بأن **هذا الصراع حسم نسبيًّا لصالح حزب العدالة والتنمية** نتيجة وجود عدة عوامل متضافرة خصوصا بعد فشل محاولة الانقلاب العسكري ضد أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية في يونيو 2016، والتي اتهمت الحكومة التركية حركة ومنظمة فتح الله غولن الاسلامية بالوقوف ورائها، وأيضا بعد إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة التي سبق ذكرها في يونيو 2018، إضافة إلى **وجود جنرالات في الجيش التركي ذوي توجهات**

(*) على الرغم من أهمية هذا الإصلاح، إلا أن الإتحاد الأوروبي لا يزال يرى أن هناك مواد أخرى في هذا القانون تسمح بتدخل الجيش في السياسة، خاصة تلك المواد المعنية بتحديد واجبات الجيش التركي.
EU welcomes change in Article 35, but says it's not enough, accessible at: http://www.todayszaman.com/news-321062-eu-welcomes-change-in-article-35-but-says-its-not-enough.html.

(10) ما صلاحيات أردوغان في النظام الرئاسي؟ https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44602429

ليبرالية تحترم الحكومة المُنتخبة، وتؤمن أن تدخل الجيش في الحياة السياسية يحقق نجاحا على المدى القصير يتمثل في إزاحة المتطرفين، إلا أنه يؤدي على المدى الطويل إلى عودتهم مرة أخرى في صورة الضحية.

ودعم من حسم الصراع لصالح حزب العدالة والتنمية توظيفه غير المباشر **للعوامل الخارجية** والذي برز جلياً من خلال الضغط باتجاه تقليص صلاحيات الجيش في الحياة السياسية تحت ذريعة استيفاء شروط الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي (Akkoyunlu, Karabekir, op.cit, p. 39)، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي للحزب في مواجهة الجيش، حيث نظرت إدارة أوباما وأيضا إدارة ترامب الحالية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل، والذي يمثل ديمقراطية إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط، وحليف للناتو في الاتحاد الأوروبي كعامل إيجابي يخدم المصالح الأمريكية الاستراتيجية، مما دعّم موقف حزب العدالة والتنمية في تطبيق الإصلاحات الحساسة في مجال تقليص دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي (Akkoyunlu, Karabekir, op.cit, p. 35).

ثالثًا: الصراعات القومية الإثنية

تمثلت الصراعات القومية، في الصراع الكردي التركي، وتصاعد المشكلة العلوية، ويمكن توضيح كل منهما كالتالي:

أ- المشكلة الكردية في تركيا

شهدت القضية الكردية في تركيا حراكا كبيرا منذ عام 2004 ارتبط بصورة أساسية بسعي حكومة أردوغان إلى تسوية القضية الكردية من خلال التفاوض مع عبد الله أوجلان (رئيس حزب العمال الكردستاني المعتقل حاليا) والتي تأتي في سياق إقليمي مضطرب، خاصة مع نجاح الأكراد في سوريا في الوصول إلى حكم شبه ذاتي بحكم الأمر الواقع على غرار إقليم كردستان العراق.

إلا أن الأكراد في تركيا لا يشكلون طائفة متجانسة، حيث ينقسمون إلى علويين وسنّة، وعلى الرغم من سياسات الحكومة التركية التي سعت إلى إحداث الفرقة والصدام بين الكُرد العلويين والكُرد السنة إلا أن جانبا من الأكراد العلويين يؤيدون حزب العمال الكردستاني، باعتباره الممثل لحقوق الأكراد في تركيا.

ونشأ حزب العمال الكردستاني عام 1978 تحت قيادة أوجلان، ويمثل الحزب الطرف الأساسي في الصراع الكردي التركي، وكان الهدف الرئيسي له إقامة دولة مستقلة عن تركيا، غير أنه تراجع عن هذا الهدف، وطالب بضمان حقوق سياسية وثقافية أكبر للأقلية الكردية في تركيا.

أدوات حزب العمال الكردستاني في صراعه مع الدولة التركية

- **الأداة العسكرية:** يعتمد الحزب بالأساس على الهجمات العسكرية كأداة لإدارة صراعه مع الدولة، وأطلق حملته العسكرية في 2004، حيث ينشط في المحافظات التركية المحاذية للحدود التركية مع شمال العراق مثل هكاري وسيرناك، كما أنه ينشط كذلك في محافظة ديار بكر، ونفّذ الحزب العديد من عمليات الاغتيالات والهجمات بالمتفجرات في العديد من المراكز الحضرية التركية، كما قام في عام 2000 بعدد من الهجمات ضد المناطق السياحية على سواحل البحر المتوسط وبحر إيجه، من بينها إعلان مسؤوليته في مايو 2012 عن تفجير سيارة ملغومة بإقليم كيسيري وسط تركيا.
- **بناء وتطوير القدرات العملياتية للحزب:** على الرغم من أن العمليات التي تقوم بها القوى الأمنية ضد الحزب من فترة لأخرى، تلحق خسائر كبيرة به، إلا أن القدرة العملياتية لحزب العمال الكردستاني زادت بسرعة حتى منتصف 2012، واستطاع أن يمثل تهديدا كبيرا للقوات الأمنية في أماكن نشاطه.
- **تجنيد المزيد من الأكراد للانضمام لعضوية الحزب:** ويتم ذلك من خلال الاعتماد على أن معظم الأحزاب السياسية الكردية في جنوب شرق تركيا تُدين بالولاء لحزب العمال الكردستاني، كما أن هذه الأحزاب تعمل كمنتدى لدعاية حزب العمال الكردستاني، ولتجنيد الراغبين في الانضمام للحزب.

أدوات الدولة في إدارة الصراع مع الأكراد

- **الأداة العسكرية:** اعتبرت تركيا هذا الحزب "منظمة إرهابية انفصالية"، واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي، وبقيت المقاربة العسكرية / الأمنية هي الأسلوب الغالب في التعاطي مع المسألة الكرديّة خلال الفترة 1984– 2009، باستثناء محاولات اعتماد بعض الحلول الأخرى في التسعينيات كالاعتراف ببعض الحقوق الثقافية لهم.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، لم يتغيّر التعاطي الأمني/ العسكري مع المشكلة الكردية؛ فقد تجاهل الحزب في الدورة البرلمانية 2002 – 2007 عرض مقترحات أو حلولا سياسية تخص المسألة الكردية تجنبا لصدامٍ مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض أحزاب المعارضة، ولاسيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه مسألة الأكراد، كما أن حزب العدالة والتنمية لم يكن يمتلك أغلبية برلمانية كافية، ومن ثمّ، لم يكن بإمكانه عرض حلول لقضية إشكالية كالمسألة الكردية بدون التوافق مع الكتل الحزبية الكبرى في البرلمان مثل حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية، ويضاف إلى ذلك تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمال العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني فيه، وهي تطورات رأت تركيا أنها تهدد أمنها القومي.

- **الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية للأكراد:** في عهد الرئيس السابق تورغوت أوزال في الفترة 1991–1993، تم إلغاء الحظر الكامل المفروض على استخدام اللغة الكردية في المدارس الحكومية ودوائر الدولة، وجرى تحويله إلى حظر جزئي، وقد حاول أوزال إطلاق مفاوضات غير مباشرة مع قادة حزب العمال الكردستاني، لكنّ وفاته المفاجئة عام 1993 حالت دون ذلك. وفي عام 1997 سعى رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع قادة الحزب نفسه، لكن المؤسسة العسكرية أقصته عن السلطة قبل أن يحقق مساعيه [(11)].
- **المفاوضات السلمية: جولة مفاوضات السلام الأخيرة ما بين الحكومة التركية والأكراد:** قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بإطلاق مبادرة "الانفتاح الكردي" في 2009 للتوصل لحل سلمي للقضية التركية، غير أن الحكومة التركية تحت رد الفعل الشعبي الغاضب قامت بتغيير اسم المبادرة، وأطلقت عليها "المبادرة الديمقراطية"، كما أنه خلال هذه الفترة اجتمع البرلمان التركي لأول مرة لبحث القضية التركية، غير أنه لم يُقدّر لهذه المبادرة النجاح، ثم بدأت السلطات التركية مؤخرا المفاوضات مع عبد الله أوجلان في السجن منذ أكتوبر 2012، وذلك من خلال رئيس المخابرات التركية حقان فيدان، وذلك للتوصل لحل سلمي للقضية، فيما عرف باسم "عملية أوسلو" (Ensaroğlu, Yilmaz, 2013, pp. 12–13)، وقد تضمنت ما يلي:

---

(11) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2013)، "تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي"، وحدة تحليل السياسات في المركز، أبريل، موجود على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7.

- وقف إطلاق النار تنفيذا للهدنة التي أعلن عنها أوجلان.
- انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني من تركيا لشمال العراق، وقد بدأت العملية الأولى من الانسحاب في 8 مايو 2013، ووصلت المجموعة الأولى منهم إلى العراق في 14 مايو 2013، واستغرقت عملية الانسحاب الكامل حوالي 4 – 6 شهور.
- إقرار الحكومة والبرلمان التركيين رزمة إصلاحات وتعديلات دستورية تضمن الاعتراف بالهوية الكردية الثقافية وبحكم ذاتي للأكراد في مناطقهم.
- إلقاء حزب العمال الكردستاني السلاح نهائياً وإطلاق سراح أوجلان من بين أمور أخرى.

على الرغم من محاولة الدولة اتخاذ سُبّل الحل السلمي في التعامل مع الأكراد إلا أنه يمكن القول بأن الدولة **لم تنجح في حسم الصراع لصالحها ولو نسبيًا**، وتدخلت في ذلك عدة عوامل من بينها عدم التزام حزب العمال الكردستاني بوقف إطلاق النار، على الرغم من اعترافه بقبول الحل الديمقراطي الذي تم الاتفاق عليه بموجب "عملية أوسلو"، مما جعل حكومة أردوغان تتشدد ضد الحل السلمي وتُبدي عدم استعدادها تقديم تنازلات للأكراد بسبب عدم انسحابهم من تركيا حتى الآن إلا بنسبة 15– 20%، الأمر الذي تسبب في تهديد حزب العمال باستئناف عملياته ضد تركيا إذا ما لم تقم الحكومة التركية بتقديم حزمة إصلاحات سياسية وثقافية للأقلية الكردية في سبتمبر 2013، بالإضافة إلى تنفيذ هذه الحزمة في أكتوبر 2013، وهو ما لم يحدث بالفعل الأمر الذى كان يهدد باندلاع أعمال عنف مسلح مرة أخرى. وقد دعا أوجلان في خطوة وصفت بالتاريخية من محبسه في عام 2013 إلى وقف إطلاق النار وحث الحزب على الانسحاب من المناطق التركية، حيث كان يمثل حينئذ خطوة مهمة لإنهاء الصراع، إلا أن وقف إطلاق النار انتهى عام 2015 عندما قامت تركيا بشن غارات جوية ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني شمال العراق.

ويمكن القول إنه لا يمكن حسم الصراع الدائر في تركيا لصالح أي من الطرفين، وذلك للأسباب التالية:

أ. أن التنازلات المقدمة من قبل أردوغان سوف تكون أقل من المطالب الكردية، وسيكون الهدف منها هو كسب مزيد من الوقت، والتحايل على المواعيد الزمنية التي تم الاتفاق عليها مع حزب العمال الكردستاني.

ب. أن أردوغان يسعى لخوض الانتخابات الرئاسية القادمة، وبالتالي فإن تقديم أي تنازلات لحزب العمال الكردستاني سوف يُضر بحملته الانتخابية، خاصة إذا ما فشلت المفاوضات وعاود حزب العمال الكردستاني عملياته المسلحة.

ج. المعارضة القوية من الأحزاب القومية التي ترفض تقديم أية تنازلات لحزب العمال الكردستاني.

د. فقدان أردوغان لدعم الأحزاب الليبرالية نظراً لطريقة تعامله مع مظاهرات ميدان تقسيم.

هـ. هـ. بدأ الأكراد ينظرون إلى المحادثات مع الحكومة على كونها مجرد خطة لإضعاف حزب العمال الكردستاني وليست محاولة حقيقية لعلاج الصراع، وأن هدفها هو الحفاظ على وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني دون تقديم تنازلات كبيرة لصالح الأكراد.

ب- المشكلة العلوية في تركيا

بدأت مبادرة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المشكلة العلوية في تركيا في صيف 2007، ويُعد العلويون واحدة من أكبر الجماعات العرقية، وهم منتشرون في مختلف أنحاء تركيا، وتشير التقديرات إلى أن عددهم يتراوح ما بين 5 مليون و25 مليون كردي.

في السنوات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية (نوفمبر 2002 – يوليو 2007)، شعر العلويون بالتمييز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ضدهم من قِبل الحكومة التركية، فمن بين الأعضاء الـ 363 لحزب العدالة والتنمية، لم يكن هناك عضو علوي واحد، كما أن رئيس الوزراء لم يُشير إليهم في أحاديثه العامة، وكانت الحكومة تتجنب الاجتماع مع ممثلي المنظمات العلوية أو مؤسسات المجتمع المدني التابعة لهم، كما كان يتم إنكار مطالبهم الاجتماعية والسياسية.

غير أن نهج حكومة حزب العدالة والتنمية قد تغير بدءا من 22 يوليو 2007، حيث تطرقت تصريحات كبار السياسيين ورجال الدولة – بما في ذلك الرئيس السابق عبد الله جول ورئيس الوزراء حينها رجب طيب أردوغان، لبعض حقوق العلويين، مما أعطى دلالة على بداية تغُير نهج الحكومة في التعامل مع العلويين.

ويمكن القول بأن الأدوات المتبعة من قبل العلويين لا تتجاوز حدود الضغط على النظام الحاكم لتحقيق مطالبهم الأساسية، والتي تتمثل في:

- اعتراف الحكومة التركية بالجرائم والممارسات التمييزية التي ارتكبت في حقهم من قبل الدولة التركية في القرون الأربعة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية.

- الاعتراف السياسي والقانوني بالحقوق الثقافية للطائفة العلوية، حيث تم إنكار هويتهم، وتعرضوا لمحاولات لإدماجهم واستيعابهم في الهوية السنية.
- **التغلب على المشاكل القانونية:** وتتمثل في ثلاث قضايا أساسية، وهي: **الوضع القانوني لبيت الجمع:** وهو مكان تأدية عبادتهم الذين يطالبون تمتعه بنفس مزايا المساجد، بما يتعارض مع القانون (677) الذي يحظر أماكن العبادة سوى المساجد، فضلا عن **مطالبتهم بتغير محتوى مادة الدين والأخلاق** التي تدرس كمادة إجبارية في المدارس الابتدائية، لكونها متحيزة لتوجه الدولة من وجهة نظرهم، وهو الأمر الذي يستحيل أن يتم دون تعديل الدستور، وأخيرًا **مطالبتهم بإلغاء مكتب الشؤون الدينية الإسلامية** ومصادرة أملاكه لوزارة المالية، في حين يطالب البعض الآخر بتمويلها من مصادر أخرى غير الميزانية العامة للدولة، في حين يطالب البعض الثالث بإعفاءات ضريبية للعلويين نظراً لعدم استفادتهم من مكتب الشؤون الدينية.

وفيما يخص أدوات تعامل الحكومة مع مطالب العلويين، فقد مرت بمرحلتين؛ الأولى قبل عام 2007 حين تبنّت الحكومة سياسة التهميش وعدم التعرض لمشكلات العلويين أو مطالبهم، بينما بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية في منتصف عام 2007 بتبني **سياسة المصالحة والتهدئة** مع الطائفة العلوية، من خلال "**الانفتاح العلوي**".

وفيما يتعلق بنتائج حسم الصراع العلوي مع الدولة، يمكن القول بأن الدولة لم تنجح في حسم الصراع لصالحها، فعلى الرغم من تبني الحكومة سياسة التهدئة والمصالحة، إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى، فضلا عن أنها لم تلق قبولاً لدى العلويين، ففي استطلاع رأي أُجري على العلويين أكد 49.2% منهم استياءهم من "الانفتاح العلوي"، في حين أن 17.9% عبروا عن رضاهم عن تلك المبادرة، ورأى 59.8% أن سياسة الانفتاح العلوية التي ينتهجها الحزب تهدف لتحويل العلويين إلى المذهب السني، وهو ما يكشف عن تشكك جانب كبير من العلويين في توجهات حكومة حزب العدالة والتنمية.

ويحول دون حسم الصراع لصالح الدولة وجود عدة عوائق أمام التقارب السنّي – العلوي تتمثل في: **الاختلافات الاجتماعية والقيمية** بين الطرفين، فعلى الرغم من أن السنّة والعلويين شهدوا فترة طويلة من التعايش في الأناضول، إلا أنهم في حقيقة الأمر عاشوا في قرى منعزلة، بالإضافة إلى **التطورات الإقليمية الخاصة بسوريا**، فقد أشار رجب طيب أردوغان في العديد من أحاديثه إلى

وجود تشابه كبير بين العلويين في تركيا والعلويين في سوريا، مع إشارة واضحة في العديد من المرات إلى أنهم يدعمون نظام بشار الأسد العلوي، الأمر الذي أعقبه قيام السنة ببعض الممارسات التمييزية ضد العلويين من خلال طلاء منازلهم في العديد من المدن العلوية في غرب تركيا، وهو إجراء دائمًا ما كان يسبق ارتكاب مجازر ضدهم[12].

رابعاً: الدروس المستفادة من التجربة التركية

بالرغم من عدم نجاح تركيا في حسم صراعاتها الداخلية بصورة نهائية، إلا أنها تمثل نموذجاً يمكن الاستفادة منه في تلافي سلبيات إدارة الصراعات بمختلف مستوياتها سواء كانت صراعات مدنية مع الأحزاب السياسية أو صراعات مدنية عسكرية أو صراعات إثنية قومية، ويمكن الوقوف على بعض الدروس المستفادة، كالتالي:

- يجب وضع مجموعة من القواعد العامة الأساسية لإدارة الدولة ونظامها السياسي، على ألا ترتبط بتوجه ديني أو سياسي، وتحظى بإجماع مشترك من قِبل كافة الأطراف الفاعلة داخل الدولة، وتلتزم بها كل هذه الأطراف، مثل كيفية تسيير المؤسسات الديمقراطية، والقضايا الخلافية حول دور الدين وحرية التعبير، وحقوق الجماعات الدينية، وكيفية التعامل مع الأقليات الدينية (McLaren, Lauren, and Burak, 2011, pp. 513-514).
- على الدولة انتهاج وتفعيل سياسات المصالحة والمصارحة وبناء أواصر الثقة في تعاملاتها مع الأقليات داخلها، وعدم اللجوء إلى التعامل العنيف أو تهميش مصالح هذه الأقليات، مما يصعد من الأزمات الداخلية ويصَعِّب من حسم الصراع.
- ضرورة التعامل مع المؤسسة العسكرية على أنها المؤسسة الحامية للدولة، وتوعية المواطنين بحدود دورها، ووضع التعديلات اللازمة لحصر دورها في الحياة السياسية، وعدم الاعتماد بصورة كبيرة على توظيف الدور الخارجي.

[12] "Turkey: Erdogan's Dominance Faces Mounting Treats", (2013), Oxford Analytica Daily Brief Service, Sep 02, accessible at: http://search.proquest.com.ezproxy6.ndu.edu/docview/1433807537/fulltext/140C99689864344C6C5/6?accountid=12686.

- ترك مجال لحرية التعبير عن الرأي وعدم تبني توجهات استبدادية من قبل النظام، أو التعامل بشكل عنيف مع التظاهرات على غرار فض ميدان تقسيم، حتى لا يتم توظيف ذلك من قبل أحزاب المعارضة للتنديد بالنظام الحاكم.
- العمل على استيعاب كافة القوى السياسية والمجتمعية في إطار عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز مشاركتهم في عملية صنع وتنفيذ القرارات، بما يكفل تبنيهم للسياسات التي تنفذها الحكومة ومساندتها.

المبحث الثاني

تجربة جنوب أفريقيا في إدارة الصراعات الداخلية

تُعد تجربة جنوب أفريقيا في إدارة الصراع الداخلي من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة؛ حيث نجحت في التخلص من نظام حكم عنصري استمر من عام (1948 – 1993) لتصبح واحدة من أكثر الديمقراطيات استقراراً في القارة الأفريقية على الرغم من التنوع العرقي لسكانها.

بدأت جذور هذا الصراع مع وصول الحزب الوطني برئاسة "**دانيال مالان**" إلى السلطة في جنوب أفريقيا عام 1948، وتبنيه سياسة حكومية ونظام قانوني يقوم على التمييز العرقي، والمعروف باسم "الأبارتهايد" أو "الفصل العنصري"، حيث حُرم السود من الحق في التصويت، والحق في تملك الأراضي، كما تم الإبعاد القسري لملايين من السود من مناطق البيض، وفرض على السود حمل "كتاب مرور" (Pass book) لتحديد أين، ومتى، ولمدة كم من الوقت يستطيع حامله المكوث في منطقة معينة، وقد بلغ عدد الذين تم اعتقالهم أو عوقبوا بسبب قوانين المرور تلك مئات الآلاف سنوياً.

وقد أسفرت سياسات الفصل العنصري تجاه السود عن اعتراض العديد من المجموعات على ذلك، وانخراط بعضهم في مقاومة مسلحة، وكان أبرز هذه المجموعات **حزب المؤتمر الوطني الأفريقي** ليبرز كطرف أصيل في الصراع ضد نظام الحكم العنصري.

ونتيجة لتزايد حدة الاحتقانات الداخلية جراء سياسات الفصل العنصري، وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب أفريقيا، تم إنهاء الحكم العنصري في أوائل التسعينيات، وتم وضع دستور جديد للبلاد في عام 1993، وذلك من خلال عملية تفاوضية أطلق عليها "الكوديسا" (الاتفاق من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية)، والذي نص على نظام فيدرالي يكفل حق جميع الأعراق في

التصويت، وتم إجراء أول انتخابات تعددية في عام 1994، وهو ما نتج عنه انتخاب نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) عن المؤتمر الوطني الأفريقي كرئيس للبلاد.

ويمكن إيضاح أطراف الصراع الداخلي، وقضاياه، وأدواته، ونتائجه، والدروس المستفادة منه للحالة العربية على النحو التالي:

أولاً: أطراف الصراع

1- الحزب الوطني الإفريكاني

يُعد هذا الحزب هو الداعم الرئيسي والمُرسِخ لسياسة الفصل العنصري بين البيض والسود، وتأسس على يد الجنرال "هرتزوج" عام 1912، الذي مارس سياسات الفصل العنصري من خلال منع السود من التعليم والحصول على فرص اقتصادية واجتماعية معقولة، فضلاً عن حرمانهم من صفة المواطنة، وقد خلفه سياسي آخر كان أشد تعصبا وتأييداً لسياسة الفصل العنصري، وهو القس "دانيال مالان" الذي وصل إلى السلطة عام 1948، وقام بتشكيل أول وزارة في تاريخ جنوب أفريقيا يكون كل أعضائها من البيض، وعلى الرغم من وجود متشددين ومعتدلين داخل الحزب، إلا أن السلطة ظلت بيد المتشددين منذ عام 1948 وحتى عام 1990. (عبد اللطيف، 2006، ص 72).

وكانت القاعدة الاجتماعية للحزب تتكون من العمال البيض، ورجال الأعمال البيض، وموظفي الحكومة، وقد دعا رجال الأعمال داخل الحزب إلى تبني سياسات إصلاحية جوهرية والتخلي عن سياسة الأبارتهايد، وقد بدأ مسؤولو الحزب بدءا من عام 1985 بإجراء محادثات مع نيلسون مانديلا (Wood, 2001, p. 882).

2- حزب المؤتمر الوطني الأفريقي

يُعد هذا الحزب هو الطرف الأصيل في النضال ضد سياسات الفصل العنصري، فقد خاض على مدى أكثر من ثمانية عقود تجربة كفاحية متواصلة وشاقة من أجل الحرية والديمقراطية، ففي عام 1911 وجه "بيكسلي كا إيساكا سيم" نداء إلى جميع الأفارقة دعاهم فيه إلى تناسي خلافات الماضي وإلى الاتحاد معا في منظمة وطنية واحدة، وفي 8 يناير 1912 اجتمع رؤساء وممثلون عن "الشعب" والمجتمعات الأفريقية، وممثلون عن منظمات كنسية وغيرهم من الشخصيات البارزة في "بلومفونتين"، حيث تم تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي، وتم الإعلان عن أهدافه المتمثلة في توحيد الأفارقة جميعا ليكونوا شعبا واحدا، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

وبين عام 1912 وعام 1948؛ فضّل المؤتمر الوطني الأفريقي في تعامله مع السلطة العنصرية منهج الحوار، حيث آمنت قيادة المؤتمر بإنسانية البيض في جنوب أفريقيا، وأنه يمكن الوصول إلى تسوية عادلة عن طريق الإقناع؛ ولكن هذه القناعات تم دحضها من قبل النظام العنصري الذي واصل سياسة الاقتلاع ضد الأفارقة السود ونزع ملكياتهم، ومع زيادة الهجمات على حقوق السود، وبعد الإعلان عن الفصل العنصري كسياسة رسمية للدولة، بدأت رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، التي كان من بين قادتها نلسون مانديلا، والتر سيسلو (Walter Sisulu) وأوليفر تامبو (Oliver Tambo)، تطالب من داخل المؤتمر بتغييرات في استراتيجية الحوار المتبعة، وارتأوا أن هناك حاجة للمزيد من المقاومة المسلحة، وقامت رابطة الشباب بوضع برنامج للعمل يدعو للإضراب والمقاطعة وتحدي السلطات العنصرية، وتم تبنى هذا البرنامج من قبل حزب المؤتمر عام 1949، وكانت "حملة التحدي" أولى الحملات الجماهيرية الرئيسة التي تم تنظيمها لمقاومة نظام الأبارتهايد، وقد شجع نجاح الحملة على شن المزيد من الحملات ضد قوانين الفصل العنصري.

وفي عام 1960 تم الإعلان عن تأسيس الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي بهدف مهاجمة رموز الاضطهاد، وليس مهاجمة المدنيين، ومنذ ذلك الوقت وحتى اندماج الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي في قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا عام 1994، كانت المقاومة المسلحة الركيزة الثانية للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي[13].

ثانياً: قضايا الصراع

تمثلت قضايا الصراع الرئيسة في جنوب أفريقيا في قضيتين أساسيتين هما:

1. القضاء على نظام الفصل العنصري، وإلغاء كافة القوانين التمييزية التي وضعها، وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على حكم الأغلبية.
2. معاقبة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان أثناء فترة الحكم العنصري، وذلك من خلال تكوين مفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة، والتي كانت تتكون من ثلاث لجان أساسية هي لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة التعويضات وإعادة التأهيل، ولجنة العفو.

---

[13] بنغاني نجيليزا وأدري نيوهوف، "المؤتمر الوطني الإفريقي: دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري"، موجود على الرابط التالي: http://www.badil.org/haq-alawda/item/263-article09.

ثالثاً: أدوات إدارة الصراع

1- المقاومة الداخلية من قبل السود ضد الفصل العنصري

تعرض النظام العنصري في جنوب أفريقيا إلى مقاومة السود الذين كان لهم تاريخ من النضال الوطني يعود إلى السنوات الأولى من القرن العشرين من أجل حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والسياسية، فتشكلت منظمات وطنية وأحزاب سياسية مثلت المحور الأساسي للحركة الوطنية في البلاد، وكان في طليعة تلك الحركات **حزب المؤتمر الوطني الأفريقي**، الذي قاد نضال الأفارقة ضد التمييز والفصل العنصري، وشن الكثير من المعارك السياسية، وقاد التنظيمات الاجتماعية ضد النظام السياسي العنصري، وقد اقترن الحزب برموز قادت كفاحه على مر السنين الطويلة المُثقلة بسياسات الاضطهاد العنصري، وفي مقدمة القادة الراحل نيلسون مانديلا، الذي انضم إلى الحزب عام 1944، وكافح ضد سياسة التفرقة العنصرية.

وعلى الرغم من حظر الحزب منذ عام 1960 من النظام العنصري، إلا أن قياداته استمرت في نضالها ضد العنصرية من خلال المؤتمرات والندوات ودعوات العصيان المدني وقيادة انتفاضة السود المستمرة، وقد شكلت سلسلة الكفاح الوطني للسود ضغوطاً كبيرة على حكم الأقلية البيضاء، وأضرت بمصالح الاستثمارات الاقتصادية للبيض، وقد سخّرت الحكومة جهودها من أجل القضاء على المقاومة الأفريقية، غير أن أنها – وبعد طول صراع – قررت التفاوض مع مانديلا (عبد اللطيف، 2006، ص 73).

2- تشكيل مفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة

في محاولة لحسم قضية الصراع الخاصة بمعاقبة مرتكبي جرائم ضد حقوق الإنسان خلال فترة الحكم العنصري، تم تشكيل مفوضية الحقيقة والمصالحة عام 1995، والتي ضمت ثلاث لجان رئيسية، هي:

أ- لجنة انتهاكات حقوق الإنسان والمسؤولة عن تجميع شهادات الضحايا والشهود وتسجيل هذه الانتهاكات.

ب- لجنة التعويضات وإعادة التأهيل: وذلك لتعويض الضحايا، وتصميم برامج التأهيل لهم.

ج- **لجنة العفو:** وذلك من خلال النظر في طلبات العفو واتخاذ قرار بشأنها، ومن الملاحظ أن لجنة الحقيقة والمصالحة هي وحدها التي تتمتع بالحق في إعطاء العفو للمتقدم (Stanton, 2006, pp. 47-48).

وقد قامت المفوضية بما يلي:

- رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها خلال الفترة من 1960 وحتى 1994، ويتضمن ذلك سوابق وظروف وعوامل وسياق تلك الانتهاكات ووجهات نظر الضحايا، ودوافع ووجهات نظر الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وذلك من خلال إجراء تحقيقات وعقد جلسات استماع تُسهِل منح العفو للأشخاص الذين يكشفون كشفا كاملا عن كل الحقائق المتعلقة بأفعال مرتبطة بهدف سياسي.
- تحديد إجراءات منح العفو: حيث يتعين على طالب العفو الإقرار بارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وليس من الضروري أن تكون العقوبة مادية (السجن) بل يكفي إلحاق العار بمرتكب الجريمة.
- تحديد وإعلان مكان الضحايا ورد الكرامة المدنية والإنسانية لهؤلاء الضحايا بإعطائهم فرصة لسرد روايتهم الخاصة عن هذه الانتهاكات التي كانوا ضحاياها والتوصية بإجراءات تعويضية بخصوص هذه الانتهاكات.
- إعطاء تقرير يتضمن بياناً كاملاً لفاعليات واستنتاجات المفوضية ويتضمن توصيات لمنع انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل (بنيوب، 2013، ص146).

3- الضغوط الخارجية لإنهاء سياسات الفصل العنصري

وقف المجتمع الدولي معارضًا لسياسات الفصل العنصري، وواجه النظام العنصري مقاطعة سياسية من أغلب دول العالم، فضلاً عن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، والتي تضمنت المقاطعة الاقتصادية، وإصدارها العديد من القرارات التي أدانت سياسة التمييز العنصري على مدار ثلاثين عاماً.

وفي الثمانينات ازدادت أزمة النظام العنصري حدة، وتسبب النبذ الدولي والمقاطعة والكساد العالمي في تحطيم السجل الطويل للتوسع الاقتصادي، وقد واجهت جنوب أفريقيا آنذاك كارثة اقتصادية تمثلت في العديد من النكسات التي هددت مصالح الشركات الاستثمارية التي بدأت بسحب رؤوس أموالها نتيجة للوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار الناتج عن تصاعد أعمال العنف في البلاد.

وقد أدى هذا إلى اقتناع الحزب الوطني الأفريكاني بحتمية التغيير، وبدأ في التفاوض لإدارة عملية الانتقال السياسي، وضمان الحفاظ على قدر من مصالحها، مما أسفر عن إنهاء الحكم العنصري وانتخاب نيلسون مانديلا من المؤتمر الوطني الأفريقي بوصفه رئيسا للبلاد. (بنيوب، 2013، ص76)

4- اللجوء إلى استخدام العنف والعنف المضاد

في عام 1960 أطلق حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وجناحه المسلح العديد من الحملات العنيفة ضد قانون التنقل المعروف بقانون المرور (pass law)؛ حيث ترك الناس تصاريح التنقل الخاصة بهم في البيوت وتجمعوا في مراكز الشرطة، فبادرت الشرطة بفتح النار على الحشود السلمية وغير المُسلحة في "شاربفيل" وقتلت 69 شخصا وجرحت 186 آخرين، وقد وضع هذا الحدث نهاية لطريقة الاحتجاج السلمي التي استمرت لعدة عقود من الزمن؛ حيث تم حظر المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المؤتمر الأفريقي، كما تم اعتقال الآلاف من النشطاء.

5- المفاوضات

انتهج حزب المؤتمر الأفريقي سياسة الحوار والتفاوض مع الحكومة العنصرية، ففي حين يرى البعض أن هذه المفاوضات كانت نتيجة تغيير في موقف أعضاء من نظام البيض الذين أدركوا مدى الإجحاف والوحشيّة الكامنين في تصرفاتهم السابقة وأرادوا التكفير عما اقترفوه وضمان إقامة نظام دستوري جنوب إفريقي عادل ونزيه، إلا أن السبب الحقيقي هو أنه أصبح للقمع تأثير عكسي، فلم يعد من الممكن سحق مقاومة أغلبية الشعب، فضلاً عن تواصل وازدياد العزلة الدولية، وهو ما ولد قناعة لدى النظام أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم.

من جهة أخرى، لم يكن بإمكان المؤتمر الوطني الأفريقي، أيضًا، مواصلة النضال إلى أجل غير مسمى، فقد كان من غير المحتمل أن تنجح حرب العصابات في إسقاط نظام متماسك ومدجَّج بالسلاح في المدى القصير أو المتوسط، ومن هنا يمكن القول: إن المفاوضات لم تكن بين مجموعتين استهدفتا الوصول إلى النتيجة ذاتها، فقد أجريت المفاوضات بين ممثّلي أكثرية الشعب من ناحية، وبين ممثّلي الأقلية البيضاء من ناحية أخرى، وكانت الأقلية في السلطة مسيطرة على كافة الموارد، تقريباً، وسعت هذه الأقلية، في الأساس، إلى اتخاذ إجراءات وقائية تضمن الحد الأدنى من عدم

المساس بامتيازاتها من قبل حكم الأكثرية، في حين رغبت الأكثرية في التخلص من نظام الفصل العنصري، ليتم التوصل في النهاية إلى تغيير مجتمع جنوب أفريقيا لمصلحة الجميع [14].

وقد تمت المفاوضات بصورة أساسية على مدى أربع سنوات كاملة (1991 – 1994) ما بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الوطني، وقد بدأت هذه المفاوضات منذ النصف الثاني من الثمانينيات، وكانت المفاوضات حتى ديسمبر 1991 مفاوضات ثنائية، ثم بعد ذلك شاركت الأحزاب الأخرى في المفاوضات، وذلك في إطار اتفاقية الكوديسا (الاتفاقية من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية)، ولكن التسوية التي تم التوصل إليها في النهاية اعتمدت بصورة أساسية على المفاوضات الثنائية بين حزب المؤتمر الأفريقي والحزب الوطني (Rantete, 1992, pp. 516–517).

وقد كانت أول قضية في المفاوضات الثنائية هو الاتفاق الأمني بخصوص العفو عن مرتكبي الجرائم السياسية التابعين للحكومة، والإفراج عن المسجونين والمعتقلين السياسيين والمنفيين التابعين لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وكذلك الاتفاق على وقف المواجهات المسلحة، وقد كان التوصل لتوافق حول هذا شرطاً أساسياً لتوفير المناخ اللازم لبدء المفاوضات (Rantete, 1992, pp. 520).

ثم كان الموضوع الثاني الذي تم الاتفاق عليه هو وضع دستور جديد لجنوب أفريقيا، والتوافق على حكومة انتقالية منتخبة ديمقراطيا، وقد تم التوافق على مقترح لتقاسم السلطة، تم الاتفاق بموجبه على تمثيل الأحزاب الصغيرة التي تحصل على 5% من الأصوات بمقاعد في الحكومة الانتقالية، وهو ما كان يعني أن الحزب الوطني سوف يشارك في الحكومة، مما أثار غضب السود لأن الحزب الوطني طالما ما تبنى سياسات الفصل العنصري ضدهم.

كما كانت هناك مخاوف من قبل نظام الفصل العنصري أن تقوم أي حكومة جديدة تعكس الأغلبية في جنوب أفريقيا بتهديد ممتلكات النخبة الاقتصادية المهيمنة، ولذلك تم التوصل لاتفاق في الدستور الانتقالي ينص على إقامة فيدرالية، ويتم اتخاذ القرار في البرلمانات الإقليمية بالأغلبية

(14) http://adalah.org/Articles/1401/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AA-D9%81%D9%8A-D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A.

البسيطة، وتم الاتفاق على 9 ولايات، وتم رسم حدود الولايات بطريقة تضمن للحزب الوطني الأغلبية في إحدى هذه الولايات.

وقد تم الاتفاق على أن يتم إعطاء الحكومة المركزية كافة الصلاحيات لتحديد الضرائب المهمة بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة الأرباح وضريبة القيمة المضافة، في حين تقوم الولايات بتقديم الخدمات التوزيعية (كالصحة والتعليم والإسكان والمعاشات لكبار السن)، ويتم تمويل هذه الخدمات من خلال جزء من إيرادات الضريبة الوطنية (Inamy, 2013, pp.4–5).

رابعاً: نتائج حسم الصراع

تم حسم الصراع بصورة نهائية لصالح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من خلال النجاح في حشد التأييد الشعبي للقضاء على نظام الفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي، إلا أن النظام لم يكن ديمقراطيا بصورة كبيرة؛ إذ أنه افتقد أهم صفة للنظام الديمقراطي، وهو حدوث تداول سلمي للسلطة، فمنذ إلغاء نظام الفصل العنصري، ووضع نظام ديمقراطي، وصل إلى الحكم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ عام 1994، واستمر فيها حتى الآن، حيث حصل على ثلثي الأصوات تقريباً خلال الانتخابات المتتالية (Muriaas, 2001, p. 1067)، والأهم من ذلك أن التصويت في جنوب أفريقيا لا يزال يتبع الخطوط الإثنية، فـ 81.8% من الأصوات التي حصل عليها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كانت من أصوات السود، في حين أن 74.9% من الأصوات التي حصل عليها التحالف الديمقراطي (هو حزب كان معارضًا لنظام الفصل العنصري – أحد أبرز أحزاب المعارضة) هي أصوات البيض (Leon, 2008, p. 50–51).

خامساً: الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا

- عندما تطول فترة الصراع بين أطرافه، يصعب الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي فمن مصلحة الجميع حل الصراعات عبر التفاوض والحوار. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011)
- أن حسم الصراع يترتب عليه إعادة تقديم تنازلات لمراعاة مصالح الطبقة المسيطرة على الحكم من أجل ضمان التحول الديمقراطي، من خلال عدة آليات مثل: العفو، وإقامة نظام فيدرالي، يضمن للأقلية البيضاء القدرة على حكم أحد الأقاليم الفيدرالية.
- أهمية وضع آلية تكفل تحقيق العدالة الانتقالية مثلما حدث من **إنشاء "مفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة"** لبحث انتهاكات حقوق الإنسان وتعويض المتضررين وتحقيق المصالحة.

المبحث الثالث

التجربة التشيلية في إدارة الصراعات الداخلية

تُعد التجربة التشيلية في إدارة الصراع من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة خاصة بعد نجاح الأحزاب في حسم الصراع الدائر مع الجيش لصالحها، وإرساء أسس ومقومات نظام الحكم الديمقراطي، من خلال تداول سلمي للسلطة بين الأحزاب المختلفة، كما أنها حققت قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في ذات الوقت، حتى أضحت نموذجا يُحتذى به لدول أمريكا اللاتينية.

يأخذ الصراع في تشيلي منحى الصراع المدني العسكري، فهو صراع ما بين النظام العسكري من جهة – الذي حكم البلاد أعقاب الانقلاب العسكري بقياده الجنرال أوغستو بينوشيه ضد حكم سلفادور الليندي عام 1973، واستحوذ بموجبه على الحكم حتى عام 1990 – وبين الأحزاب السياسية التي كانت تسعى للتخلص من الحكم العسكري، وإقامة نظام ديمقراطي من جهة أخرى.

تزايدت حدة الصراع بين المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية، مع رفض الشعب بقاء الحكم العسكري بموجب استفتاء أجري عام 1989، وهنا بدأت فترة التحول الديمقراطي والتي استمرت حتى 2010 مع حدوث تداول سلمي للسلطة بين الأحزاب السياسية، وشهدت هذه الفترة سعي الأحزاب إلى التخلص من الجوانب السلبية لدستور 1980 والذي كان يفرض قيود على أي حكومة منتخبة، في مقابل سعي المؤسسة العسكرية لتقويض نفوذ الأحزاب السياسية.

وفي يناير 2010 أصبح الرئيس الحالي سيباستيان بينيرا أول زعيم يميني في تشيلي منذ رحيل الديكتاتور الجنرال أوجوستو بينوشيه في عام 1990، [15] بعد أن نجح في هزيمة تحالف الاحزاب من أجل الديمقراطية اليساري الحاكم بعد عشرين عاماً من الحكم، وخلال فترة حكمه التي امتدت لعقد من الزمان حتى 2020 استطاع بينيرا تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي وخلق كثير من الوظائف ، وقام بإنشاء وزارة للتنمية الاجتماعية، وقام بتشكيل حكومة تكنوقراط لا علاقة لهم بعصر بينوشيه دكتاتور تشيلي السابق.

([15]) https://web.archive.org/web/20190808123348/http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/country_profiles/1222764.stm

أولاً: أطراف الصراع

تمثلت أطراف الصراع بصورة أساسية في ثلاثة أطراف رئيسية، أولها الجيش وثانيها التحالف من أجل التغيير وهو تحالف حزبي يقدم نفسه كحامي ومدافع عن إنجازات النظام العسكري، وثالثهما تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية، وهو التحالف المناهض لتوجهات الجيش، وفيما يلي تعريف بأطراف الصراع:

1- الجيش

سعى الجيش إلى احتكار السلطة، وتهميش الأحزاب السياسية وإحكام قبضته على الدولة، وعمل على الاحتفاظ بالحكم خلال الفترة من 1973– 1990 من خلال اتباع السياسات التالية:

- **الترويج لفكرة "الديمقراطية المحمية"** (Protected Democracy)، لتبرير تدخل الجيش في الحياة السياسية، وهو مفهوم صكه بينوشيه، يهدف بصورة أساسية لإضعاف قوة الأحزاب السياسية في مواجهة الجيش، ووضع قيود دستورية على قدرة المدنيين على اتخاذ القرار.

وعلى الرغم من محاولة الجيش إجراء بعض الإصلاحات الشكلية إلا أنه لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة لدى المواطنين نتيجة تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت خلال فترة الحكم العسكري.

2- التحالف من أجل التغيير

وهو تحالف ليبرالي، برئاسة سبيستيان باينيرا الذي أصبح رئيسا لتشيلي في 11 مارس 2010 (Weeks, 2002, p. 407) ويضم هذا التحالف عدة أحزاب أهمها: حزب التجديد الوطني الذي تأسس عام 1987 وينتمي إلى يمين الوسط تحت زعامة باينيرا نفسه، والحزب الأكثر محافظة وهو حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل[16] (جيرفاسوني، 2010) ،الذي تأسس عام 1983، بقيادة جيمي جوزمان المُنظّر الأيديولوجي لديكتاتورية بينوشيه، وقد قدم الحزب نفسه على أنه المدافع والحامي لإنجازات النظام العسكري، وخاصة النموذج السياسي والاقتصادي الذي وضعه الجيش.

3- تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية

يمثل هذا التحالف تيار (يسار الوسط)، ويضم مجموعة من الأحزاب هي الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC) وهو حزب وسطي، والحزب الاشتراكي (PS) وهو حزب يسار الوسط، وحزب

(16) http://www.project-syndicate.org/commentary/chile-stays-the-course/arabic.

الديمقراطية (PPD)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الراديكالي (PRSD)، ويشكل الديمقراطيون المسيحيون، والحزب الاشتراكي، الجناحين الرئيسيين لهذا التحالف.

نجح هذا التحالف في الوصول إلى سدة الحكم من خلال الانتخابات خلال الفترة من عام 1990 وحتى 2010[17] (مكاوي، 2010)، ولأربع فترات رئاسية تولى كل منها أحد رؤساء الأحزاب المُنضوية تحت الائتلاف، كما هو موضَح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) تداول تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية للسلطة

الرئيس	فترة الحكم	الحزب	الائتلاف
باتريسيو أيلوين (Patricio Aylwin)	مارس 1990 – مارس 1994	الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC)	تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية
إدوارد فراي رويز تاجل (Eduardo Frei Ruiz-Tagle)	مارس 1994 – مارس 2000	الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC)	
ريكاردو لاجوس (Ricardo Lagos)	مارس 2000 – مارس 2006	الحزب الاشتراكي (PS)	
ميشال باشيليه (Michelle Bachelet)	مارس 2006 – مارس 2010	الحزب الاشتراكي (PS)	

المصدر: Fuentes، Claudio A. (2011)، "A Matter of the Few: Dynamics of Constitutional Change in Chile (1990–2010)"، **Texas Law Review**، Vol. 89.

ثانياً: قضايا الصراع

تتجلى القضايا الرئيسية للصراع فيما يلي:

1. إجراء الإصلاحات الدستورية للحد من دور الجيش وصلاحياته في الحياة السياسية: حيث دفعت الأحزاب السياسية باتجاه تعديل دستور عام 1980 الذي وضعه المستشار الدستوري للجنرال بينوشيه وهو "جيمي جوزمان" بعد سنوات من انقلاب 1973، لما يمثله من انتكاسة للتحول الديمقراطي، وتعزيز لتدخل الجيش في الحياة السياسية، لتضمنه عددا من الآليات غير الديمقراطية، لعل أهمها: النص على دور القوات المسلحة كحامي لدستور البلاد، ووضع نظام

[17] نجلاء مكاوي (2010)، "بوليفيا وتشيلي: صعود اليسار وتراجعه"، مجلة الديمقراطية، أكتوبر، موجود على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=341309&eid=832

قانوني يجعل من الصعب على أي حزب سياسي الحصول على أغلبية في الكونجرس، وهو ما يخدم الأحزاب اليمينية الموالية للجيش، وإعاقة أي حزب سياسي من التمتع بالأغلبية الكاسحة التي تُمكنه من تغيير الإصلاحات التي أدخلها الحكم العسكري (Couso, 2012, pp. 396–398)، بالإضافة إلي بنك مركزي مُستقل دستوريا ومحكمة دستورية دعمّت هدف عزل عملية صنع القرار عن سيطرة الآلية الديمقراطية.

2. كفالة التحول نحو نظام حكم ديمقراطي: وهو ما برز جليا من خلال تكوين الائتلافات الحزبية والنجاح في تحقيق التداول السلمي للسلطة بينها في أعقاب التخلص من الحكم العسكري.
3. المعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت خلال فترة الحكم العسكري: من خلال تشكيل ثلاث هيئات، هم: الهيئة الوطنية للحقيقة والمصالحة، الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة، وأخيرا اللجنة الوطنية بشأن السجن السياسي والتعذيب. [18]
4. إدارة أزمة مظاهرات واحتجاجات أكتوبر 2019: فعلى الرغم من أن تشيلي تعتبر من أكثر دول أمريكا اللاتينية استقرارا، الا انه في 23 أكتوبر 2019 شهدت البلاد أزمة اجتماعية و موجة احتجاجات ومظاهرات ضخمة وغير مسبوقة لم تشهدها البلاد منذ عقود،[19] وذلك اعتراضا على قرارات الحكومة برفع أسعار خدمات وسائل المواصلات مثل المترو والقطارات حيث تمتلك تشيلي أكبر شبكة مترو في أمريكا اللاتينية، وأسفرت هذه المظاهرات والاحتجاجات العنيفة عن وقوع ما يقرب من عشرين قتيلا واستمرت لأكثر من أسبوعين، وانضمت إلى التحركات الاحتجاجية نقابات مناجم النحاس التي تتمتع بنفوذ كبير حيث تحتل تشيلي المرتبة الأولى في العالم في إنتاج هذه المادة، وكذلك نقابات العاملين في قطاع الصحة والمرافئ، مما ترتب عليه نزول الجيش التشيلي لحفظ الأمن والاستقرار في البلاد لأول مرة منذ انتهاء ديكتاتورية أوجستو بيوشية في عام 1990.[20]

---

[18] ICRC, Customary IHL Database, Chile Practice Relating to rule 150. Reparation, http://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_cou_cl_rule150.

[19] https://arabic.euronews.com/2019/10/24/video-calls-for-general-strike-in-chile-despite-president-s-new-financial-measures

[20] https://arabic.euronews.com/2019/10/26/one-million-chileans-march-in-santiago-city-grinds-to-halt

وقد استطاع الرئيس التشيلي بينييرا ادارة تلك الأزمة المحتدمة بقدر من الحكمة والحنكة السياسية، من خلال تبنيه أسلوب التهدئة وتلبية مطالب المحتجين، واعتذاره للمواطنين وطلبه الصفح عنه، حيث أعلن الغاء قرارات رفع أسعار وسائل المواصلات.[21] إضافة إلى إعلانه حزمة من التدابير الاجتماعية واصلاحات اقتصادية لإنهاء الاحتجاجات العنيفة مثل التدابير المقترحة بزيادة الحدّ الأدنى للراتب التقاعدي بنسبة عشرين بالمئة وتجميد تعريفة الكهرباء، وإعداد مشروع قانون يتيح للحكومة تحمّل تكلفة العلاجات الطبية الباهظة الأثمان. وجاءت تلك التدابير لتمثل تحولا كبيرا مقارنة مع موقفه السابق في بادئ الأمر الذي اتسم بلهجة حازمة ومتشددة تجاه المتظاهرين.

ثالثاً: أدوات إدارة الصراع

يمكن القول إن الأدوات الرئيسية التي استخدمها تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية في صراعه مع الجيش تمثلت في توظيف نتائج استفتاء عام 1989، والتفاوض مع المؤسسة العسكرية في تشيلي، فضلا عن توظيف التحسن في الأوضاع الاقتصادية، في حين تمثلت الأدوات التي وظفها الجيش بصورة أساسية في وجود بعض الأحزاب الداعمة له **وهي "التحالف من أجل التغيير"**، وكذلك في التهديد باستخدام القوة العسكرية، وذلك على النحو التالي:

- **الأدوات التي استخدمتها الأحزاب المدنية**

1. **توظيف نتائج استفتاء 1989**

تم إجراء هذا الاستفتاء عام 1988، وفقًا لما نص عليه دستور عام 1980، من تقديم المجلس العسكري مرشحه لرئاسة تشيلي لمدة 8 سنوات في عام 1988، وقد خسر بينوشيه الاستفتاء في أكتوبر 1988 (Heiss and Navia, 2007, p. 163)، مما مثّل فرصة ثمينة للعناصر المؤيدة للديمقراطية في المجتمع للتحرك بصورة مشتركة، فقد قامت كل الأحزاب السياسية – باستثناء بعض الأحزاب الداعمة للجيش كالاتحاد الديمقراطي المستقل وحزب التجديد الوطني – بالتحالف معاً لمعارضة النظام العسكري، ونجحوا في حشد الناس للتصويت ب "لا" لرفض التمديد للحكم العسكري وذلك بأغلبية 54% في مواجهة 43% صوتوا ب "نعم" في الاستفتاء، وهو ما اضطر النظام العسكري

(21) https://arabic.euronews.com/2019/10/21/south-america-chile-protest-7-killed-at-least-violent-clashes-pinera-state-of-war-taxes

للقبول بانتخابات متعددة الأحزاب وأعطى الناخبين الفرصة لإسقاط النظام الديكتاتوري (Barton and Murray, 2002, p. 332).

2. التفاوض بين الحكومات المدنية والجيش حول تعديل الدستور

في أعقاب رفض المواطنين استمرار الحكم العسكري تم التفاوض بين الأحزاب المدنية والمؤسسة العسكرية، على تعديل الدستور، وذلك عبر أربع مراحل رئيسية، كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** عام 1989، حيث قام تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية (الائتلاف الحاكم) بالتفاوض مع الجيش لإجراء بعض الإصلاحات على دستور 1980، وقد وافق الحكم العسكري على مجموعة محدودة من هذه الإصلاحات (Heiss and Navia, 2007, p. 163-164)، منها زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن القومي بمقعد واحد؛ تحقيقا للمساواة بين المدنيين والعسكريين في المجلس (بواقع أربعة أعضاء لكل منهما)، مع النص على أن تكون فترة حكم الرئيس أربع سنوات (Fuentes, 2011, pp. 1754-1755).
- **المرحلة الثانية:** وقد ضمت ثلاثة رؤساء هم: باتريسيو أيلوين (1990 – 1994)، وإدوارد فراي رويز تاجل (1994 – 2000) وريكاردو لاجوس (2000 – 2006)، وبلغت إجمالي التعديلات الدستورية حوالي 14 تعديلا انصبت حول الحد من صلاحيات الجيش الواسعة، وكان أهمها إضعاف دور الجيش في الأمن الداخلي من خلال ضم الشرطة العسكرية إلى وزارة الداخلية، وتقليل نفقات الدفاع كنسبة من الإنفاق الحكومي (Hunter, 1998, pp. 309-312).
- **المرحلة الثالثة: تعديلات عام 2005:** خلال فترة حكم ريكاردو لاجوس (2000- 2006) اتفق كل من تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية، والتحالف من أجل تشيلي على تقديم كل حزب مقترحا بإصلاحاته الدستورية، وتم مناقشة المقترحين على مدار أربع سنوات، حتى نوفمبر 2004، وأقروا من مجلس النواب بينما رفضوا من مجلس الشيوخ، الأمر الذي دفع إلى تشكيل لجنة مشتركة غير رسمية بين السلطة التشريعية والتنفيذية لحل كل القضايا الخلافية خلال الفترة من (يونيو – أغسطس 2005) (Fuentes, Claudion, 2011, pp. 1763-1766)، وتمثلت أهم **تعديلات هذه اللجنة** في: إلغاء أعضاء مجلس الشيوخ المعينين، وإضافة حق رئيس الجمهورية في إقالة رئيس أركان القوات المسلحة، وقائد الشرطة، وذلك بعد تقديم تقرير رمزي للكونجرس،

وتخفيض صلاحيات مجلس الأمن القومي، وتقليص فترة حكم الرئيس لأربع سنوات بدون صلاحية الترشح مرة أخرى (Fuentes, Claudion, 2011, p. 1756).

- **المرحلة الرابعة: ميشال بيشيليه (2006 – 2010):** تمثلت أهم التعديلات الدستورية خلال هذه المرحلة في: الموافقة على ميثاق روما (الذي أسس المحكمة الجنائية الدولية)، وإصلاح الحكومات الإقليمية، وإلغاء نظام التصويت الإجباري.

3. المعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان

تمثلت أبرز النجاحات التي حققها باتريسيو أيلوين في مجال حقوق الإنسان في إنشاء **اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة** عام 1990، بهدف التحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي تمت خلال فترة الحكم العسكري، وبخاصة حالات الاختفاء، والاعتداء خارج نطاق القانون، والتعذيب والوفيات المرتبطة بها والناتجة عن ممارسات تم ارتكابها تحت ذرائع سياسية.

وتحددت مهام اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة على النحو التالي:

- النظر في الأفعال ذات الخطورة الكبيرة المتضمنة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- بحث وضع المفقودين والمغيبين في السجون والأشخاص الذين أُعدموا أو عُذبوا حتى الموت وتحديد مسؤولية الدولة تجاه هذه القضايا.
- جمع معلومات عن المخطوفين والقتلى الذين تم أسرهم أو لقوا حتفهم لدوافع سياسية.
- معرفة أساليب عمل الأجهزة الأمنية والبوليس السري، وتحديد موقف القضاء والصحافة تجاه ما حدث.
- إصدار تقرير عام بأسماء الضحايا وظروف مقتلهم، دون ذكر أسماء مرتكبي هذه الجرائم.
- اقتراح أشكال التعويضات المناسبة للضحايا، بدون تطبيق عقوبة على مرتكبي هذه الانتهاكات حيث تم العفو عن الانتهاكات.

وفي عام 1991 أصدرت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة تقريرها الذي يشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي أسفرت عن أحداث القتل أو الاختفاء في تشيلي خلال سنوات الحكم العسكري لبينوشيه. وأوضح التقرير إلى أنه خلال الفترة (1973 – 1990) وقُتل 2296 شخصًا، بالإضافة إلى فقد أشخاص. وفي عام 2006 تم إنشاء لجنة من أجل إحراز تقدم بشأن حل المسائل المعلقة للأشخاص الذين فُقدوا في الفترة بين سبتمبر 1973 ومارس 1990. ودعت اللجنة فريقا من الخبراء

لوضع الأسس لنظام تحديد الهويات للأشخاص المحتجزين والمختفين الذي من شأنه أن يوفر الثقة واليقين لأقاربهم وللمجتمع [22].

وفي عام 1993 قام أيلوين بتقديم مشروع قانون للإسراع من الانتهاء من المحاكمات الجارية، وإلغاء إمكانية إقامة دعاوي جديدة، فضلاً عن إجراء المحاكمات بصورة سرية، مما أدى إلى تهدئة التوترات ما بين الحكومة والجيش.

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء فترة رئاسة إدواردو فراي (1994 – 1998) وافق الجيش على توفير مزيد من المعلومات حول النشطاء السياسيين الذين اختفوا، وذلك كجزء من صفقة شاركت فيها بريطانيا. فقد ألقت بريطانيا القبض على الجنرال بينوشيه حينما قدم إليها للعلاج في عام 1998، وذلك بتهمة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء فترة حكمه، لكنها وافقت على الإفراج عنه لأسباب صحية، إذا ما وفّر الجيش معلومات عن النشطاء السياسيين الذين اختفوا.

وفي عام 1991 تم تشكيل **الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة** لتواصل مسيرة الكشف عن الحقيقة واستكمال إجراءات التحقيق في الانتهاكات وتطوير معايير التعويض، وتختص هذه الهيئة بما يلي:

- تنسيق وتفعيل التوصيات الصادرة عن "اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة".
- تحديد أماكن اختفاء الأشخاص المختطفين والذين لم يتم العثور على جثثهم.
- التحقيق في حالات الأشخاص الذين لم تستطع اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة القطع في أوضاعهم ومن ثم معالجتها.

وفي ضوء الأعمال التي قامت بها الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة صرحت الهيئة أن هناك 123حالة اختفاء و776 حالة إعدام خارج القانون.

وفي عام 2003 قامت الحكومة التشيلية بتشكيل **اللجنة الوطنية بشأن السجن السياسي والتعذيب**، والتي قامت بتوثيق 35 ألف حالة تعذيب. وقد تزامن ذلك مع إعلان الجيش التشيلي عن تبني عقيدة جديدة تحترم حقوق الإنسان، واعتراف اللواء إيميليو شير Emilio Sher بمسؤولية الجيش عن الانتهاكات السابقة (Heiss and Navia, 2007, p. 183-184).

---

[22] اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، تشيلي، الاطلاع 2 ديسمبر 2019، http://www.ic-mp.org/ar/icmp-worldwide/south-america/chile/.

4. توظيف التحسن في الأوضاع الاقتصادية

تعد الأداة الرابعة التي استخدمتها الأحزاب المدنية في صراعها مع المؤسسة العسكرية هي توظيف النجاحات الاقتصادية المحققة أثناء فترة حكم الإدارات الأربع للتحالف من أجل الديمقراطية، حيث تطور الاقتصاد التشيلي، وتزايدت نسبة نموه، فوصلت إلى 7% سنوياً، وأصبح اقتصاد تشيلي أكثر اقتصاديات القارة استقرارا، حتى بدت تشيلي كدولة "نموذج"، خاصة تحت إدارة ثالث رؤسائها في التحالف، ريكاردو لاجوس، من الحزب الاشتراكي، وتحديدً من جناحه المعتدل، فتمتعت البلاد بنمو اقتصادي عالمي، وانخفض معدل الفقر، فضلا عن القيام بإصلاحات هامة في التعليم، والإسكان، والبنية التحتية، ومحاولات تعميق الديمقراطية، وتفكيك تراث بينوشيه السياسي.

- **الأدوات التي استخدمها الجيش**

تمثلت الأدوات التي استخدمها الجيش في صراعه مع الأحزاب السياسية في أداتين أساسيتين، هما:

- **استمالة الأحزاب السياسية الموالية للجيش:** والممثلة بالأساس في التحالف من أجل التغيير والذي يضم حزبي الاتحاد الديمقراطي المستقل وحزب التجديد الوطني، وهما الحزبان اللذان وقفا في مواجهة حكومة تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية عندما سعى لإدخال إصلاحات شاملة تخص الهياكل السياسية والاقتصادية للجيش، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض أعضاء هذا الحزب هم قادة سابقون في الجيش (Weeks, 2002, pp. 406–407).
- **التهديد بالتدخل العسكري:** من خلال استخدام عدة وسائل تتدرج من قيام بعض وحدات الجيش باستعراض القوة في شوارع العاصمة، وصولا إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة.

رابعاً: نتائج حسم الصراع

قد يتم حسم هذا الصراع لصالح الأحزاب المدنية، حيث تمكنت هذه الأحزاب من توظيف نتائج استفتاء عام 1989، واستطاعت التوحد تحت هدف واحد وهو بناء الدولة الديمقراطية والتخلص من الحكم العسكري، كما اتبعت آلية التفاوض في إجراء التعديلات الدستورية، ولجأت إلى إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة لرأب الصدع بين النظام العسكري السابق والمواطنين، وتعويض المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان، كما نجحت هذه الأحزاب أيضاً في تحقيق نجاح اقتصادي عزّز من تحقيق الاستقرار.

خامسًا: الدروس المستفادة من الحالة التشيلية

يتضح أن أهم الدروس المستفادة من الحالة التشيلية في إدارة الصراع الداخلي هي:

- توحّد الأحزاب المدنية تحت هدف بناء الدولة الديمقراطية هو أحد أهم عوامل نجاح تشيلي في إدارة الصراع الداخلي، وهو ما نجحت تشيلي في تحقيقه من خلال تشكيل الائتلافات الحزبية التي قادت البلاد لأربع فترات رئاسية متتالية، على الرغم من اختلاف توجهاتها.
- ضرورة اتباع آلية التفاوض في التعامل مع الأطراف المتنازعة داخل الدولة، دون اللجوء إلى استخدام العنف الذي يعمق الخلافات ويزيد من الاحتقان الداخلي، وهو ما اتبعته تشيلي في إجراء التعديلات الدستورية من خلال التفاوض مع الجيش على الرغم من استغراق ذلك فترة زمنية طويلة نسبيًا، إلا أن عنصر التفاوض والتهدئة أهم من عنصر الوقت.
- إدارة الصراع الداخلي بنجاح والتحول نحو نظام حكم ديمقراطي، يحتاج بالضرورة إلى وضع دستور جديد أو إجراء تعديلات دستورية تكفل تحديد وتقنين سلطات النظام في الحياة السياسية، ويتطلب ذلك بالضرورة تغيير القوانين، وتعديل الإجراءات واللوائح المرتبطة بها، إيماناً بأن النظم التسلطية تترك بصماتها على كافة النظم المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- لجان الحقيقة والمصالحة هي أحد أبرز الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث تكفُل محاسبة المعتدين، وتعويض المتضررين، وتضع آلية للتعايش بين أفراد المجتمع.

الخاتمة

قامت الدراسة باستعراض أهم التجارب الدولية في إدارة الصراعات الداخلية ومنها تجربة كل من تركيا وجنوب أفريقيا وتشيلي. وفي إطار سعينا الإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تبيّن من خلال تحليل ودراسة تلك التجارب الدولية المختلفة التي تم التعرض لها، أن الصراع يُعد بمثابة ظاهرة طبيعية في حياة الأمم، وأن تمكن تلك الدول من إدارة صراعاتها الداخلية على نحو سليم أسهم في تيسير انتقالها نحو الديمقراطية. وقد أبرزت الدراسة أهمية توظيف مناهج ومداخل إدارة الصراعات الداخلية للخروج من حالة الصراعات التي سادت تلك المرحلة الانتقالية واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي، وذلك من خلال الاستعانة بأهم الدروس المستفادة من تلك التجارب الدولية.

وقد سعّت الدراسة أيضا للإجابة عن تساؤل هام بخصوص أهم الآليات المقترحة لحّسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية، **ومن أهم الآليات المقترحة التي تبنتها الدراسة لحسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية ما يلي:** تفعيل الآليات الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية (الانتخابات وجلسات الحوار والتوافق الوطني وتفعيل التعددية الحزبية وما إلى ذلك)، وإنفاذ آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بالشكل الذي يعمل على إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة، التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذلك الإعراض عن سياسات التخوين والنأي عن الأهواء الشخصية، بما يسهم في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية وإرساء مبادئ سيادة القانون، لضمان التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة التي تمر بها العديد من الدول العربية فيما بعد فترة ثورات الربيع العربي. وقد عكست التجارب الدولية أهمية عنصر التفاوض واستحداث آليات للوساطة بين الأطراف المتصارعة في إنجاح إدارة الصراعات الداخلية. هذا بالإضافة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وطرح نماذج تنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وأخيراً، فإن الاستناد إلى الأُطر الدستورية والتشريعية التي يتم بناؤها وفقاً لقواعد التوافق المجتمعي يساعد بشكل كبير في الحد من نشأة الصراعات الداخلية، كما أن الإنذار المبكر للصراعات الداخلية هو أحد الآليات التي يمكن من خلالها صياغة سياسات استباقية للتحكم في الصراعات الداخلية بمجرد نشأتها وحسن إدارتها.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. مها عبد اللطيف (2006)، "المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام 1999"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 31 – 32.
2. مولوجيتا جيبرهيوت، وجيتاشو زيروا، (2013)، "نحو غاية مشتركة: الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا"، معهد الدراسات الخاصة بقضايا الأمن والسلم، جامعة أديس أبابا، 5 فبراير.
3. نادية مصطفي (2012)، "تجاوز الثنائيات: رؤية حضارية مغايرة لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 091، أكتوبر.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Akkoyunlu، Karabekir (2007)، "Military Reform and Democratization"، **Adelphi Papers**، Vol. 47، issue 392، August.
2. Altunisk، Meliha Benli (2005)، "The Turkish Model and Democratization in the Middle East"، **Arab Studies Quarterly**، Vol. 27، no. 1/2، Winter.
3. Economist Intelligence Unit (2011)، "Country Report: Turkey"، EIU، issue 1، January.
4. Ensaroğlu، Yilmaz (2013)، "Turkey's Kurdish Question and the Peace Process"، **Insight Turkey**، Vol. 15، No. 2.
5. Fabbe، Kristin (2011)، "Doing More With Less: the Justice and Development Party (AKP)، Turkish Elections، and The Uncertain Future of Turkish Politics"، **Nationalities Papers**، Vol. 39، No. 5، September.
6. Heiss، Claudia and Patricio Navia (2007)، "You Win Some، You Lose Some: Constitutional Reforms in Chile's Transition to Democracy"، **Latin American Politics & Society**، Vol. 49، no. 3، Fall.
7. Hunter، Wendy، (1998)، "Negotiating Civil-Military Relations in Post-Authoritarian Argentina and Chile"، **International Studies Quarterly**، Vol. 42، no. 2.
8. Inamy، Robert (2013)، "Understanding The Democratic Transition in South Africa"، **America Law & Economics Review**، Vol. 0، no. 0.
9. Çagbrliyan- Içener، Zeyneb (2009)، "The Justice and Development Party's Conception of "Conservative Democracy": Invention or Reinterpretation?" **Turkish Studies**، Vol. 10، No. 4، December.
10. KaraosmanoGlu، Ali. L (2011)، "Transformation of Turkey's Civil Military Relations: Culture and International Environment"، **Turkish Studies**، Vol. 12، no. 2، June.

11. Leon، Tony (2008)، "An Imperfect Democracy: The Case of South Africa"، **Harvard International Review**، Volume 30، Issue: 1، Spring.

12. McLaren، Lauren، and Burak Cop، (2011)، "The Failure of Democracy in Turkey: A Comparative Analysis"، **Government and Opposition**، Vol. 46، No. 4.

13. Muriaas، Ragnhild Louise (2011)، "The ANC and Power Concentration In South Africa: Does Local Democracy Allow For Power-Sharing?"، **Democratization**، Vol. 18، No. 5، October.

14. "Preventing Conflicts in Africa: Early Warning and Response"، (2012)، International Peace Institute، Meeting Note، August.

15. Rantete، Johannes and Hermann Giliomee (1992)، "Transition to Democracy Through Transaction?: Bilateral Negotiations between the ANC and NP in South Africa"، **African Affairs**، Vol. 91، no. 365، October.

16. Stanton، Kim (2006)، "Seeking The Rule of Law: Constitutions، Amnesties & Truth Commissions in Chile، South Africa & Ghana"، A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Master of Laws"، **Department of Law**، University of Toronto.

17. Türkmen, Füsun (2008)، "The European Union & Democratization in Turkey: The Role of Elites", **Human Rights Quarterly**, Vol. 30، no. 1، February.

18. Weeks، Gregory B. (2002)، "The Lessons' of Dictatorship: Political Learning and the Military in Chile"، **Bulletin of Latin American Research**، Vol. 21، No. 3.

19. Wood، Elisabeth Jean (2001)، "An Insurgent Path to Democracy: Popular Mobilization، Economic Interests، and Regime Transition in South Africa

and El Salvador"، **Comparative Political Studies**، Vol. 34 No. 8، October.

ثالثاً: مواقع إلكترونية

1. اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، تشيلي، الاطلاع 2 ديسمبر 2013
http://www.ic-mp.org/ar/icmp-worldwide/south-america/chile/

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما، 5–6 يونيو 2011،
http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf.

3– انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟، متاح على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160717_who_was_behind_turkey_coup_attempt

4– بنغاني نجيليزا وأدري نيوهوف، "المؤتمر الوطني الأفريقي: دروس ملهمة في النضـــال ضـــد الاستعمار الاستيطاني العنصري"، موجود على الرابط التالي:
http://www.badil.org/haq-alawda/item/263-article09.

5– صـــراع جولن–أردوغان» يدخل مرحلة الحرب المفتوحة بين «الإســـلاميين، متاح على الرابط التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/1306375

6- حزب العدالة والتنمية، موقع الجزيرة.نت، الأحد
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2618b61c-4f04-4bef-،2004/10/3 b997-e8946055062f.

7- محمد أبو العينين، "تركيا من "صفر" إلى "نمر"، موجود على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1094869&eid=661.

8– نجلاء مكاوي (2010)، "بوليفيا وتشيلي: صعود اليسار وتراجعه"، مجلة الديمقراطية، عدد أكتوبر، موجود على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=341309.

9– كارلوس جيرفاســوني، (2010)، "تشــيلي تســير على الدرب"، 8 فبراير، موجود على الرابط التالي:
http://www.project-syndicate.org/commentary/chile-stays-the-course/arabic.

10- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2013)، "تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي"، وحدة تحليل السياسات في المركز، أبريل، موجود على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7.

11- ICRC، Customary IHL Database، Chile Practice Relating to rule 150. Reparation،
http://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_cou_cl_rule150.

12- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-4460242 ما صلاحيات أردوغان في النظام الرئاسي؟

13- Safa، Oussama (2007)، "Conflict Resolution and Reconciliation in the Arab World: The Work of Civil Society Organizations in Lebanon and Morocco"، Berghof Research Center for Constructive Conflict Management، 20 July،
http://www.usip. org - in - the - field - sense - and - conflict - management - training – Baghdad- Iraq.

14- The Continental Early Warning System (CEWS)، African Union Peace and Security:
http://www.peaceau.org/en/page/28-continental-early-warning-system-cews.

15- "Turkey criticized for closing pro-Kurdish political party"، (2009)، Amnesty International، 14 December،
http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/turkey-criticized-closing-pro-kurdish-political-party-20091214.

16- "Turkey: Erdogan's dominance faces mounting threats"، (2013)، Oxford Analytica Daily Brief Service. Sep 02، accessible at:
http://search.proquest.com.ezproxy6.ndu.edu/docview/1433807537/fulltext/140C99689864344C6C5/6?accountid=12686.